MEU جامعة الشرق الأوسط
MIDDLE EAST UNIVERSITY
Amman - Jordan

دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية

The Role Of The External Auditor In Reducing The Audit Risks of In Jordanian Commercial Banks

إعداد

فرقد شاكر عبد عبد

إشراف

الدكتور يونس الشوبكي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة

قسم المحاسبة والتمويل

كلية إدارة الأعمال

جامعة الشرق الأوسط

آب 2017

تفويض

أنا فرقد شاكر عبد أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخة من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات أو المنظمات أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمي عند طلبها.

الاسم: **فرقد شاكر عبد عبد**

التاريخ: 2017/8/3

التوقيع:

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية:

واجيزت بتاريخ: 2017/08/03

أعضاء لجنة المناقشة:		**التوقيع**
1- الدكتور عبد الرحيم القدومي	رئيساً	....
2- الدكتور يونس عليان الشوبكي	مشرفاً	....
3- الدكتور غسان مطارنة	عضواً خارجياً	....

شكر وتقدير

ومن لايشكر الناس لايشكر الله،،،

وأخص بالذكر مشرفي الفاضل الأستاذ الدكتور يونس الشوبكي الذي كان لملاحظاته القيمة ومتابعاته الحثيثة معي الأثر الكبير في رصانة هذا العمل وتوجيهه الوجهة العلمية المناسبة فله كل الشكر والتقدير.

كما أتوجه بالشكر للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة وهم الدكتور عبد الرحيم القدومي والدكتور يونس عليان الشوبكي المشرف الخارجي الدكتور غسان الشوبكي والذي تكبد عناء وجهد في الحضور إلى المناقشة فله مني كل الشكر والتقدير.

كما أعرب عن شكري وتقديري لجميع أعضاء هيئة التدريس في كلية إدارة الأعمال الذين استفدت من علمهم.

الإهداء

إلى الحب الصادق والحنان المتدافق الذي يكفي العالم إلى من علمني صبرها الصبر

إلى الهلال إلى البسمة الغالية لفرحي والدمعة السابقة لحزني

إلى من كانت الجنة تحت أقدامها وكان نجاحي مرهوناً برضاها

" **أمي الغالية**"

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم

" **والدي الغالي** "

إليك يا رفيقة دربي ... وعدتي في الحياة ... ونصفي الاخر روحاً وحباً ....

اليك يا من كنتي وستبقين رمزا للنبل والوفـــاء ..

"زوجتي الغالية"

" **وفاءً وعرفاناً مني بالجميل**"

"

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملحقات

جدول المختصرات

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنجليزية
دور	The Role
المدقق الخارجي	External Auditor
مخاطر التدقيق	Audit Risks
البنوك التجارية الأردنية	Jordanian Commercial Banks
مخاطر الإكتشاف	Detection Risk
مخاطر الملازمة	Inherent Risk
مخاطر الرقابة	Control Risk
مكتب التدقيق	Audit Office
التدقيق الخارجي	External Audit

دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية

إعداد: فرقد شاكر عبد عبد

إشراف الدكتور: يونس الشوبكي

الملخص

تهدف الدراسة إلى بيان دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال:تقييم دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الإكتشاف ومخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة كمخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية ، وقد تم إستخدام المنهج الوصفي المسحي كونه المنهج الملائم لأغراض هذه الدراسة في تحليل بيانات الدراسة، وقد تم إختيار عينة عشوائية بسيطة من المدققين الخارجيين في البنوك التجارية ومكاتب التدقيق، حيث تم توزيع وجمع (71) إستمارة من مجتمع الدراسة الكلي ، ولأغراض المعالجة الإحصائية تم إستخدام حزمة برمجيات (SPSS) لمعالجة البيانات، والتي تم إدخالها إلى الحاسوب، لإستخراج التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، وفقاً لأسئلة الدراسة، والأخذ بمستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$).

وتوصلت الدراسة الى نتائج منها بينت الدراسة دور للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر الإكتشاف ومخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية ،وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق سواء على الدرجة الكلية أو المتغيرات الثلاث تعزى إلى الإختلاف في المؤهل العلمي والعمر وسنوات الخبرة وعدد الدورات التدريبية، ووجود فروق في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق (الدرجة الكلية، دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الاكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية) تعزى إلى إختلاف في الشهادات المهنية ولصالح الذين لا يوجد لديهم شهادات مهنية.

وتوصي الدراسة بإخضاع مدققي الحسابات الخارجيين في البنوك وأساليب عملهم إلى عملية تقويم مستمرة لتحديد نقاط القوة والضعف في عملهم والعمل على تطوير خبراتهم ومهاراتهم ومساعدتهم في الإطلاع على أساليب التدقيق الحديثة، وأن يقوم المدقق الخارجي بتقويم المخاطر المتلازمة والاكتشاف والراقبة عند تنفيذ عملية التدقيق.

الكلمات المفتاحية: المدقق الخارجي، الحد من مخاطر التدقيق، البنوك التجارية الأردنية.

The Role Of The External Auditor In Reducing Audit Risk In Jordanian Commercial Banks

By:
Fardak Shaker Abd

Supervised by
Dr. Younes Al – Shobaki

Abstract

The study aims to indicate the role of the external auditor in reducing audit in Jordanian commercial banks risk، through: evaluation of the role of the external auditor in reducing the risk of discovery and the risks inherent in the risk control Kmkhatr audit in Jordanian commercial banks have been using the descriptive survey as the appropriate approach for the purposes of this study in the study data analysis، has been a simple random sample of external auditors in the commercial banks and the offices of audit selection، where the distribution and collection (71) form of the total study population, and for the purposes of statistical treatment has been used software package (SPSS) for the treatment of Data, which was entered into a computer, for the extraction of duplicates, and arithmetic averages, standard deviations, according to the study questions, and the introduction of the level of significance ($\alpha \leq 0.05$).

The results of the study showed that the role of the external auditor in reducing the risks of discovery, inherent risks and control risks as one of the risks of auditing the Jordanian commercial banks, and the absence of significant differences at ($\alpha \leq 0.05$)On the total score or the three variables due to the difference in the academic qualification, age, years of experience and the number of training courses, and differences in the role of the external auditor in reducing audit risk (overall score, the role of the external auditor in reducing the risk of discovery as a risk of auditing commercial banks) Jordanian control of audit risk as the risk in the Jordanian commercial banks) due to the difference in professional certification for the benefit of those who do not have professional certificates.

The study recommends that external auditors and their methods of work be subjected to an ongoing evaluation process to identify the strengths and weaknesses of their work, to develop their expertise and skills, and to assist them in reviewing the modern auditing methods. The external auditor should evaluate the risks involved in carrying out the audit process. In external audit quality**.**

Keywords: External Auditor, Risk Reduction Audit, Jordanian Commercial Banks.

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة

2-1 مشكلة الدراسة وأسئلتها

3-1 أهداف الدراسة

4-1 أهمية الدراسة

5-1 فرضيات الدراسة

6-1 حدود الدراسة

7-1 مصطلحات الدراسة

الفصل الأول

خلفية الدراسة وأهميتها

1-1 المقدمة:

تلعب رقابة المؤسسة دوراً هاماً في المصارف بشكل خاص، ويضع المنظمون متطلبات على تلك المصارف، ليكون لديها هياكل رقابية فعالة، وتبعاً لذلك يدرك المدقق هيكل رقابة المؤسسة المصرفية، وكيفية قيام الجهات الرقابية بأداء مسئولياتهم في رقابة وضبط وتوجيه المصرف، حيث تتعرض المصارف للعديد من أشكال المخاطر المرتبطة بأنشطتها وخدماتها، لذا فإن فهم المدقق لطبيعة هذه المخاطر، وانعكاساتها على النواحي الإدارية والمالية للمصرف بات أمراً ضرورياً، لنجاح مهمة التدقيق في المصارف، وخاصة في مرحلة التخطيط لعملية التدقيق. حيث أن هذا الفهم يمكّن المدقّق من تقييم المخاطر الملازمة لمختلف أوجه فعاليات المصرف، كما تساعده في تحديد درجة الاعتماد على نظم الرقابة الداخلية، وتحديد طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات التدقيق.

وقد أشار معيار التدقيق الدولي رقم (200) أنه "مخاطر التدقيق والأهمية النسبية إذ تلفت هذه الفقره عناية مراقب الحسابات إلى مخاطرة التدقيق الناتجة عن إبداء مراقب الحسابات رأياً غير منسباً بشأن البيانات المالية والتي تقسم إلى مخاطرة الأخطاء الجوهرية ومخاطرة الإكتشاف، إذ يجب أن يخطط مراقب الحسابات عملية التدقيق لتقليل مخاطرة التدقيق، أي أنها تحدد واجبات مراقب الحسابات وصعوبات وسلبيات عمله" (معيار التدقيق الدولي رقم (200)).

أصبحت مخاطر التدقيق التي تتضمنها عملية تدقيق الحسابات من العوامل المهمة التي يجب على مدقق الحسابات أن يأخذها بعين الإعتبار سواء عند قبول تدقيق القوائم المالية لعميل

جديد أو الإستمرار في تدقيق القوائم المالية لعميل سابق وكذلك عند تخطيط عملية التدقيق، وعند التصميم إجراءات تنفيذ عملية التدقيق، لذلك أصبح لزاماً على مدقق الحسابات البحث والكشف عن الأخطاء الجوهرية في السجلات المالية للمنشأة، إذ أن عدم الكشف والتعرف على تلك الأخطاء يؤدي بالنتيجة إلى مخاطر تواجه العملية التدقيقية وتتركز هذه المخاطر في مخاطر الإكتشاف، ومخاطر الملازمة، ومخاطر الرقابة والتي سيتم في هذه الدراسة محاولة بيان دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطرها في البنوك التجارية الاردنية.

1-2 مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تعد مهمة التدقيق واحدة من أكثر المهن تعرضاً للمخاطر إذا ما قورنت بالمهن الأخرى، إذ أن مراقب الحسابات يتعاطى ويتعامل مع الوحدة الإقتصادية التي تعد ظاهرة شديدة التعقيد كونها تضم بين طياتها كم من الأحداث والعمليات التي توولد معلومات تتدفق داخل الوحدة الإقتصادية أفقياً وراسياً ومعلومات أخرى تتدفق مع علاقات مع أطراف خارجية ذات أهداف ودوافع سلوكية متبانية ومتناقضة وأحياناً متضاربة. ولعل ديناميكية الظاهرة التي تتعامل معها مهنة التدقيق تساهم في زيادة وتعاظم مخاطرها، وخطر التدقيق يعد واحداً من أهم التحديات والصعوبات التي تواجه مهنة تدقيق الحسابات والذي يامثل في المسؤولية المهنية والقانونية التي تقع على عاتق مراقب الحسابات في مواجهته للطرف الثالث المتمثل في مستخدمي المعلومات المحاسبية الذي يعتمدون على تقريرة ويثقون به في إتخاذ قراراتهم الإقتصادية. وعليه تتمثل مشكلة الدراسة، في بيان دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق من خلال إثارة التساؤل التالي: ما دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق (مخاطر الإكتشاف، المخاطر الملازمة، ومخاطر الرقابة) في البنوك التجارية الأردنية؟

ويتفرع من هذا السؤال التساؤلات الفرعية التالية :

- ما دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الاكتشاف في البنوك التجارية الأردنية؟
- ما دور المدقق الخارجي في الحد من المخاطر الملازمة في البنوك التجارية الأردنية؟
- ما دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة في البنوك التجارية الأردنية؟

1-3 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى بيان دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، وذلك من خلال:

- تقييم دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الإكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية .
- تقييم دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.
- تقييم دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

1-4 أهمية الدراسة:

لما كانت المخاطر التي تحيط بعمل المنشأة كثيرة ومتعددة الخطورة، أدى ذلك إلى تأثيرها على حياة المنشأة وإستمراريتها، ومن هذه المخاطر مخاطر التدقيق المتمثلة في الإكتشاف والملازمة والرقابة، لذلك توجب على المدقق الخارجي الإهتمام وبذل العناية المهنية الكافية لإكتشاف تلك المخاطر، وعليه تتمثل أهمية الدراسة من خلال:

- التعرف على مخاطر التدقيق المتمثلة في الإكتشاف والملازمة والرقابة.
- بيان دور المدقق الخارجي في التعرف على تلك المخاطر وكذلك الحد من آثارها.

5-1 فرضيات الدراسة:

للإجابة عن التساؤل الثاني سيتم اختيار الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H01: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الأولى:

$Ho1_1$: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر الإكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية:

$Ho1_2$: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

$Ho1_3$: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.005$) للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

Ho2: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.005$) في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية باختلاف المتغيرات المؤهل العلمي، والشهادة المهنية، والمسمى الوظيفي، والعمر، وعدد سنوات الخبرة في مجال عمل التدقيق، وعدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق.

1-6 حدود الدراسة:

الحدود البشرية: المدققين الخارجيين العاملين في مكاتب التدقيق في الأردن.

الحدود المكانية: مكاتب التدقيق في الأردن.

الحدود الزمنية: السنة الدراسية 2016-2017

1-7 مصطلحات الدراسة:

مخاطر التدقيق: وقد أشار معيار التدقيق الدولي رقم (200) إلى أن تقسم إلى مخاطرة الأخطاء الجوهرية ومخاطرة الإكتشاف، إذ يجب أن يخطط مراقب الحسابات عملية التدقيق لتقليل مخاطرة التدقيق، أي أنها تحدد واجبات مراقب الحسابات وصعوبات وسلبيات عمله" (معيار التدقيق الدولي رقم (200)).

وتعرف **مخاطر التدقيق إجرائياً** بالدرجة التي سيتحصل عليها المستجيب على استبانة مخاطر التدقيق بمجالاتها وفقراتها والتي سيعدها الباحث لأغراض هذه الدراسة.

مخاطر الإكتشاف: وهي المخاطر المتمثلة في أن إجراءات المراجعة قد تؤدي بالمراجع إلى نتيجة مؤداها عدم وجود خطأ في أحد الأرصدة أو في نوع معين من المعاملات في الوقت الذي يكون فيه هذا الخطأ موجوداً ويكون جوهرياً إذا اجتمع مع أخطاء في أرصدة أخرى أو نوع آخر من المعاملات (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010: 17)، وتم قياسه من خلال فقرات الاستبيان .

المخاطر الملازمة: هي قابلية تعرض فئة من المعاملات أو رصيد حساب أو إفصاح لوجود خطأ، إما منفرداً أو لدى مجتمع مع أخطاء أخرى، وذلك قبل النظر في أية أنظمة رقابة ذات علاقة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2016) ، وتم قياسه من خلال فقرات الاستبيان .

مخاطر الرقابة: تعرف مخاطر الرقابة على أنها الخطر الناتج عن إحتمالية أن نظام الرقابة الداخلية الحالي للبنك لم يكتشف أو يمنع حدوث أخطاء جوهرية في القوائم المالية كلما زادت فاعلية نظام الرقابة الداخلية كان خطر الرقابة منخفضاً، وتتمثل في أن الخطأ الذي قد يحدث في عملية تأكيد حول فئة من المعاملات أو رصيد حساب أو إفصاح والذي قد يكون خطأً جوهرياً، إما منفرداً أو لدى جمعه مع الأخطاء الأخرى، لن يتم منع حدوثه أو اكتشافه أو تصحيحه في الوقت المحدد من قبل الرقابة الداخلية للمنشأة (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2016) ، وتم قياسه من خلال فقرات الاستبيان.

مكتب التدقيق: المكتب الذي يزاول مدقق الحسابات المهنية من خلاله والمسجل لدى دائرة مراقب الشركات في وزارة الصناعة والتجارة (قانون الأوراق المالية، مادة (8) المعدلة).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري

2-2 الدراسات السابقة

2-3 ما يميز هذه الدراسة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

2-1 الإطار النظري:

يتناول هذا الفصل عرضاً للإطار النظري المتعلق بموضوع التدقيق الخارجي ومخاطر التدقيق ودور المدقق في الحد من مخاطر التدقيق كما هو مبين تالياً.

2-1-1 مفهوم التدقيق الخارجي:

يساهم التدقيق الخارجي في توفير البيانات والمعلومات للجهات ذات العلاقة، حيث يقوم بتزويد مستخدمي البيانات المالية سواء كانوا من داخل البنك أو من خارجه بمعلومات مالية مناسبة وملائمة لإتخاذ القرارات المختلفة، ونظراً لأهمية المعلومات المحاسبية، فلابد من أن تصاغ بطريقة تستطيع من خلالها جميع المستويات الإدارية أن تستفيد من معلوماتها وبياناتها، ولذلك يجب أن تخضع هذه المعلومات لعملية تدقيق وتنقيح للتأكد من عدالتها وموثوقيتها.

2-1-2 تعريف التدقيق الخارجي:

وبالرغم من أن مهنة التدقيق تصنف من النشاطات الخدمية أي ضمن قطاع الخدمات إلا أننا نجد أن نشاط التدقيق لايختلف عن بقية الأنشطة في القطاعات الأخرى (Francis et al,2012).

يعرف **التدقيق الخارجي** على أنه "جهة رقابية معينة من قبل الجمعية العمومية (المساهمين) تعطيها قدر كم الاستقلالية وتهدف إلى فحص البيانات المالية وتدقيقها وتقديم رأياص مهنياً وفنياً محايداً في القوائم المالية وإعتماد البيانات المالية" (عطية، 2017 :190).

وعرفت بأنها "عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الإقتصادية، وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض موضوعية لغرض التأكد من درجو مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية" (الصبان، 2012 :11).

ويعني التدقيق الخارجي "التأكد والتحقيق الموضوعي الحيادي النزهية والمستقبل لكفاءة الوضع الإقتصادي والإداري لعمليات البنك، ومطابقتها مع الأهداف الموضوعية، ومن ثم تبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب وبصيغة منطقية هادفة بنتائج المراجعة" (عثمان، شعت، 2016 :384).

ومن التعاريف السابقة يتضح ما يلي:

1. أن التدقيق عملية منظمة تعتمد على الفكر والمنطق، فهو نشاط يجب التخطيط له وتنفيذه بأسلوب منهجي سليم وليس بطريقة عشوائية.
2. أن التدقيق الخارجي عملية منهجية وموضوعية، فعمل المدقق الخارجي ليس هدف ذاتي، بل هو هدف موضوعي، والمتمثل في إعطاء صورة حقيقية وصادقة عن عمل إدارة البنك.
3. إن تجميع وتقييم الأدلة هو جوهر عملية التدقيق وهو الأساس الذي يعتمد عليه المدقق الخارجي لإبداء رأيه حول القوائم المالية للبنك، فهذه الأدلة تستخدم للتحقق من مدى تطابق نتائج العمليات والأحداث الاقتصادية التي حدثت وأثرت على نتائج عمليات البنك ومركزه المالي والمعايير الموضوعية.
4. يقوم المدقق الخارجي بتوصيل نتائج التدقيق للأطراف المعنية ويتحقق هذا الاتصال من خلال التقرير الذي يعده المدقق في نهاية عملية التدقيق، والذي يقوم فيه بتقييم القوائم المالية المعدة

من قبل إدارة البنك في ضوء تماشيها مع المعايير الموضوعة وهي مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً.

2-1-3 خصائص التدقيق الخارجي

يتصف التدقيق الخارجي بمجموعة من الخصائص وأهمها (السيد والصحن ودرويش، 2000 :7-9):

1. التدقيق الخارجي عملية مهنية محايدة:

يهدف التدقيق الخارجي بصفة عامة إلى إبداء الرأي في القوائم المالية التي يتم تقديمها للأطراف الخارجية ذات المصلحة مع البنك، هذه الأطراف تتميز بخاصية محدودية السلطة فيما يخص حصولهم على احتياجاتهم من المعلومات، وهو ما يجعلهم يعتمدون بصورة شبه كاملة على القوائم المالية التي تقدمها الإدارة في تقييم أدائهم بما يضمن حياديتها في البنوك التجارية، وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى تعارض في المصالح، وبالتالي سعي الإدارة لتقديم معلومات مضللة من خلال قوائمها المالية، ونظراً لذلك فإن مستخدمي هذه القوائم من الأطراف الخارجية يحتاجون للمدقق الخارجي بوصفه خبيراً ومؤهلاً مهنياً ومحايداً لإبداء رأيه في مدى صدق القوائم المالية المقدمة لهم .

2. التدقيق الخارجي عملية منظمة:

يتم ممارسة التدقيق الخارجي وفق إطار منظم من الخطوات المنطقية المترابطة والمنظمة، حيث يبدأ المدقق الخارجي عملية التدقيق بجمع البيانات اللازمة المتعلقة بالبنك لاستكشاف البيئة التي سيجرى فيها الفحص، ثم يقوم بعملية تقييم نظام الرقابة الداخلية لدى العميل لتحديد نقاط القوة والضعف فيها. وعلى ضوء هذا التقييم يقوم المدقق بوضع برنامج للتدقيق الخارجي، ويستكمله

بعمليات الفحص الميداني مع تجميع وتقييم الأدلة التي تؤكد رأيه، وينهي عمله بإعداد تقرير يشمل على رأيه في القوائم المالية المعروضة عليه (الدهراوي، والسيد، 2001).

3. التدقيق الخارجي يمارسه مدقق مستقل:

تعتبر الحاجة لإستقلال المدقق الخارجي وليدة مسؤولية اتجاه مستخدمي القوائم المالية لأنهم لا يملكون الوسائل الملائمة والكافية التي تمكنهم من التحقق من صدق هذه القوائم المالية، ولذلك فهم يعتمدون على ما يقوم به المدقق المستقل عن العميل، حيث لا تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة معه، وعليه القيام بعمله دون الخضوع لضغوط الغير، ويمكن القول أنه إذا لم يكن المدقق مستقلاً فهذا يجعل القوائم المالية محل شك من وجهة نظر مستخدميها، وبالتالي لا يمكن الاعتماد على رأيه.

4. التدقيق الخارجي عملية إتصال متكاملة:

بالنظر لعملية التدقيق الخارجي يتضح أنها تستوفي بصفة عامة على مقومات الإتصال، حيث أن الرسالة تتمثل في الرأي المهني الذي يبذله المدقق الخارجي في تقريره، ويحمل في طياته معلومة جديدة حول صدق وسلامة القوائم المالية، ويتمثل المستقبل في الأطراف المستعملة للمعلومات المالية. وقد حدد المعيار التدقيق الدولي رقم (200) مسؤولية مراقب الحسابات تماماً وتفصيلها عن مسؤولية الإدارة، أي أنها تجنب المستفيدين الخلط بين مسؤوليات مراقب الحسابات والإدارة (المعيار التدقيق الدولي رقم (200)).

2-1-4 أهداف التدقيق الخارجي

تتلخص أهداف التدقيق الخارجي في الآتي (البدوي وشحاتة، 2001 :42):

1. **الوجود والتحقق:** يكون الهدف من التدقيق الخارجي في هذه الحالة هو التحقق من الوجود أو الحدوث، أي التأكد من أن الأصول المختلفة المتداولة وغير المتداولة والنقديات والآلات موجودة

بالفعل في الميزانية التي يتم تدقيقها لإبداء الرأي عنها، وأن العمليات المختلفة الظاهرة في القوائم المالية مثل بيع وشراء الأسهم القروض حجم الودائع تظهر في الميزانية العامة.

2. **الشمولية أو الكمال:** يهدف التدقيق الخارجي في البنوك الى التحقق من الإكتمال، أي أن كل ما حدث ووقع أثناء السنة المالية موضوع الفحص وتم تسجيله وإظهاره في القوائم المالية للبتك.

3. **التقييم أو التخصص:** يهدف التدقيق الخارجي في البنوك التجارية إلى التحقق من صحة عملية التقييفصم وأنه قد تم وضع المخصصات كافية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

4. **الملكية والمديونية:** يسعى التدقيق الخارجي إلى التحقق من الملكية وأن الأصول الظاهرة في الميزانية هي ملك للبنك وأنه لا توجد عليها أية حقوق للغير.

5. **العرض والإفصاح:** الهدف من التدقيق الخارجي في هذا الإطار فحص القوائم المالية للبنك، وذلك حتى يستطيع المدقق الخارجي إعطاء رأي موضوعي في تقاريره حول الأنظمة والإجراءات المعنية بحماية ممتلكات البنك، إضافة إلى التحقق من سلامة وتبويب وتصنيف الحسابات المختلفة والإفصاح عن كل المعلومات اللازمة.

ازداد الاهتمام من قبل أصحاب الأعمال والباحثين والمجمعات المهنية بإمكانية تطوير دور المدقق وزيادة مسؤولياته ليقوم بدور المنبه لما قد يحصل من مخاطر قد تؤدي إلى فشل البنك وعدم استمراريته.

2-1-5 أهمية التدقيق الخارجي :

تبرز أهمية التدقيق الخارجي مما يلي :

1. أهمية التدقيق الخارجي بالنسبة لإدارة البنك والمساهمين:

تبرز أهمية التدقيق الخارجي لإدارة البنك والمساهمين في تقديم المدقق الخارجي للبيانات المالية التي يحتاجها متخذي القرار في البنك لإتخاذ القرارات المناسبة التي تساهم في تحسين قدرة

البنك على تحقيق الأرباح، وكذلك يحتاج المساهمين إلى تقرير المدقق في بيان وضع البنك المالي، وسيتم بيان أهمية التدقيق الخارجي بالنسبة لإدارة البنك والمساهمين كما يلي (حسين، وعبد داؤد، 2005):

أ- أهمية التدقيق الخارجي بالنسبة لإدارة البنك:

عند قيام إدارة البنك بالتخطيط، فإنها تعتمد بدرجة كبيرة على المعلومات الواردة في تقارير المدقق التي يشترط فيها الصحة والدقة، وهذا لتحقيق الأهداف المحددة للبنك، ولا يمكن الوثوق في هذه المعلومات بصفة مطلقة إلا إذا كانت معتمدة ومصادق عليها من طرف شخص محايد، وذلك بإعطاء رأي محايد حول صدق المعلومات والقوائم المالية التي تساعد على إتخاذ القرارات المالية بكل دقة وموضوعية (عبد الله، 2000 :18).

ب- أهمية التدقيق الخارجي بالنسبة للمساهمين:

بالنسبة للمساهمين فإن التدقيق الخارجي يمكّنهم من الوقوف على ممتلكاتهم، وضمان إستخدام الموارد المتاحة إستخداماً أمثلاً وبكفاءة عالية، فالمدقق الخارجي يقوم بإعداد التقرير بعد القيام بفحص دقيق للحسابات وأنظمة الرقابة الداخلة، يقدمه للجمعية العامة للمساهمين، هذا التقرير يتضمن رأياً سليماً حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي للبنك ونتائج الدورة المالية، إذن فالتدقيق الخارجي يساعد المساهمين في الإطلاع على كل ما يجري داخل البنك (البدوي وشحاتة، 2001 :42).

2. أهمية التدقيق الخارجي بالنسبة لإدارة الضرائب :

أ. أهمية التدقيق الخارج بالنسبة لإدارة الضرائب:

تعمد إدارة الضرائب على التدقيق الخارجي في تحديد الوعاء الضريبي وإحتساب الضريبة التي تحصل عليها من إدارة البنك، فإذا المعلومات غير صحيحة والنتائج غير مبنية بشكل سليم،

وكانت إدارة البنك تعمل على إخفاء الحقيقة عن إدارة الضرائب قصد التهرب أو التقليل من مبلغ الضريبة، فإن إدارة الضرائب لا يمكنه التعرف على ذلك إلا إذا قام شخص موثوق فيه ومستقل عن البنك بفحص عملياتها ونتائجها، مما يعطي لإدارة الضرائب صورة واضحة عن المركز المالي للبنك ونتائجها، مما يساعد على تحديد مبلغ الضريبة الحقيقي، بالإضافة إلى إطمئنانها على صحة الوعاء الضريبي وكذا مراقبة التصريحات (رضا، 2000 :12).

ب. أهمية التدقيق الخارجي بالنسبة للموردين

يسمح التدقيق الخارجي للموردين بالإطلاع على الوضعية المالية الحقيقية للبنك، مما يحدد درجة التعامل معها، فإذا أتضح للمورد أن الوضعية المالية جيدة بالنسبة للبنك وأنها قادرة على الوفاء بالإلتزاماتها في آجال إستحقاقها، فإن المورد سيوسع نطاق التعامل مع البنك، وتكون درجة الثقة أكبر. أما إذا تبين العكس، فإن المورد سيكون أكثر حذراً في تعامله مع البنك. ويعرف المدقق الخارجي على أنه الشخص المؤهل والمجاز لإنجاز تدقيق البيانات المالية وتقديم تقريره حولها إلى الجهة أو الجهات التي عينته، فعلى سبيل المثال (مدقق حسابات الشركات المساهمة العامة) الذي يقدم تقريره إلى الهيئة العامة التي عينته كما في المملكة الأردنية الهاشمية أو إلى مجلس الإدارة والمساهمين في بعض البلدان الأخرى (التميمي، 2004 :65).

إن للمدقق الخارجي الدور المهم في تحسين نوعية الكشوفات المالية، حيث لابد له من مناقشة لجنة التدقيق في نوعية تلك الكشوفات، ومع تزايد التركيز على دور مجالس الإدارة، وعلى وجه الخصوص لجنة التدقيق في إختيار المدقق الخارجي والإستمرار في تكليفه، إذ يرى Abbot and Parker إن لجان التدقيق المستقلة والنشيطة سوف تطلب تدقيقاً ذا نوعية عالية، وبالتالي إختيار المدققين الأكفاء والمتخصصين في حقل الصناعة الذي تعمل فيه البنوك (Abbott, Parker, 2000: 47)

فالمدققون الخارجيون يساعدون هذه الشركات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين العمليات فيها، ويغرسون الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام. ويؤكد معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية (Institute of Internal Auditiors (IIA على إن دور التدقيق الخارجي يعزز مسؤوليات الحاكمية في الإشراف Oversight، التبصر Insight والحكمة Foresight. وينصب الإشراف على التحقق مما إذا كانت الشركات المملوكة للدولة تعمل ما يجب القيام به وأن يفيد في إكتشاف ومنع الفساد الإداري والمالي. أما التبصر فإنه يساعد متخذي القرارات، وذلك بتزويدهم بتقويم مستقل للبرامج والسياسات، العمليات والنتائج، وأخيراً تحدد الحكمة الاتجاهات والتحديات التي تواجهها البنوك. ولإنجاز كل دور من هذه الأدوار يستخدم المدققون الخارجيون التدقيق المالي، وتدقيق الأداء، والتحقق والخدمات الإستشارية (The Institute of Internal Auditors,2006:3).

وعليه، فقد أشارت بعض المنظمات المهنية والهيئات التنظيمية إلى أهمية أخذ وظيفة التدقيق الداخلي بنظر الإعتبار من المدقق الخارجي. فعلى سبيل المثال تطلب معيار التدقيق SAS No. 65 الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين من المدقق الخارجي أن يأخذ بعين الإعتبار وظيفة التدقيق الداخلي عند التخطيط لعملية التدقيق. أما معيار التدقيق SAS No.78 فقد عرف وظيفة التدقيق الداخلي كمصدر للمراقبة يجب على المدقق الخارجي أن يأخذه بنظر الاعتبار عند تقييمه لنظام الرقابة الداخلية في البنك.

2-1-6 العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي :

تنشأ وظيفة المدقق الداخلي مع الأعمال التي يقوم بها المدقق الخارجي المستقل، ويمكن القول أن هناك فوائد متبادلة بين الطرفين، حيث أن المدقق الخارجي أثناء قيامه بعمليات المراجعة بصفة مستقلة قادر على إبداء رأيه في مدى سلامة وصحة نظام الرقابة الداخلية، ومدى ملائمة

السياسات والإجراءات المتبعة والتي قد يكون المدقق الداخلي قد أغفل عنها أو لم يستطع إبداء رأيه فيها بصراحة ووضوح، بالإضافة إلى أن المدقق الداخلي يستفيد من خبرة المدقق الخارجي، وبالتالي يرفع من كفاءته وخبرته عن طريق تقديم مساعدات كبيرة إلى المدقق الداخلي وأهمها(جربوع، 2007، 129):

1. يقوم المدقق الخارجي بمراجعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية (بما فيها وظيفة المدقق الداخلي)، وإبداء الملاحظات عليها، في ضوء المعرفة والخبرة التي اكتسبوها في بنوك أخرى.
2. تقديم ملاحظات وإرشادات حول محتويات برامج تدريب المدقق الداخلي، وحول محتويات ونطاق المراجعات التي أنجزوها.
3. التحقق من مواطن الخطر في المنشأة، وإظهار هذه المواطن مع الإشارة إلى درجات الخطر الكامنة فيها.
4. تقديم مواد وحالات تدريبية متطورة في مجال الرقابة الداخلية، تساعد في تدعيم تجارب وخبرات المدققين الداخليين.

وقبل القيام بدراسة العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يجب توضيح أوجه التشابه والإختلاف بينهما، ويمكن بيان أوجه الإختلاف بالمجالات التالية (الخريسات، 1998 ، 115):

أ. **درجة الإستقلال:** فالمدقق الداخلي لا يعد موظفاً بالمشروع خاضعاً بالتبعية لإدارته، أما المدقق الخارجي، فالإستقلال عن إدارة المشروع هو أهم صفاته المهنية، بل أحد المعايير العامة الواجب توافرها فيه.

ب. **الفئات المخدومة:** بينما يهتم المدقق الداخلي بإحتياجات الإدارة ورغباتها، فإن المدقق الخارجي يخدم إحتياجات طوائف عدة منها الإدارة، وجمهور المساهمين وفئات الشعب المختلفة وأجهزة الدولة المتخصصة وغيرها.

ج. **نطاق العمل** : لقد تطورت عملية التدقيق الخارجي من تفصيلية إلى إختيارية تقوم على أسلوب العينة الإحصائية، وذلك لعدة عوامل منها: ضيق الوقت، وكثرة الجهد وضخامة التكلفة، ولكن بما أن المدقق الداخلي يعمل بإستقرار طوال العام لدى المشروع، فإن لديه من الوقت ما يكفي لإجراء فحص تفصيلي موسع للعمليات.

د. **طبيعة العمل** : يأتي الإختلاف في طبيعة العمل بسبب الفئات المخدومة، وبما أن المدقق الخارجي يهدف إلى الخروج برأي محايد مستقل عن مدى دلالة القوائم المالية عن نتيجة الأعمال والمركز المالي تستفيد منه عدة طوائف عدا إدارة المشروع، فإنه يوجه إهتمامه إلى العناصر التي تهتم بها تلك الفئات وهي عناصر المركز المالي ونتيجة الأعمال. أما المدقق الداخلي فإنه يخدم إدارة المشروع بصفة رئيسية، ولذلك يوجه إهتمامه إلى التدقيق في النظم المستعملة والسياسات المرسومة بقصد التأكد من تنفيذها أو اكتشاف أي إنحراف وتعديله. وهكذا فإن عمل ونشاط المدقق الداخلي لا ينحصر في نطاق المحاسبة والقوائم المالية كالمدقق الخارجي، وإنما يتعداه إلى جميع نشاطات البنك.

هـ. **النظرة إلى الرقابة الداخلية** : إذ يقوم المدقق الداخلي بدراسة وتقويم أنظمة الرقابة الداخلية بقصد العمل على تحسينها، وإحكامها، بينما يهدف المدقق الخارجي من وراء ذلك إلى تقدير نطاق عملية التدقيق وحجم العينات وكمية الاختبارات اللازمة طبقاً لذلك.

و. **المسؤولية والمؤهلات** : يتحمل المدققون الداخليون مسؤولياتهم أمام الإدارة العليا للمنشأة التي يعملون فيها، وتحديد مؤهلاتهم من قبل الإدارة. بينما يتحمل المدققون الخارجيون مسؤولياتهم كاملة أمام الجمعية العمومية (الهيئة العامة) للمساهمين وتتحدد مؤهلاتهم طبقاً لدستور مهنة تدقيق الحسابات، ويُطلب منهم دائماً أن يكونوا أعضاءً في هذه المهنة.

وعلى الرغم من نواحي الإختلاف هذه، فإن هناك أوجه للتشابه بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين، فكل جهة تقوم بعملية التدقيق بهدف التأكد من سلامة البيانات والمعلومات المحاسبية والتأكد من سلامة الأداء وكفاءته وكذلك فاعلية أنظمة الرقابة الداخلية ورفع الكفاية الإنتاجية، ولكن كل جهة تقوم بذلك منفردة عن الأخرى بوسائلها وطرقها الخاصة، فمثلاً درجة الإستقلالية، وعلى الرغم من أنها تشكل الإختلاف الأساسي بين المدققين الداخليين والمدققين الخارجيين، إلا أن المدقق الداخلي يشترك مع المدقق الخارجي في ضرورة توافر شرط الإستقلالية في العمل عن بقية الإدارات في المنشأة، كما أن الإجراءات والأساليب التي يطبقها المدقق الداخلي تشابه الوسائل والإجراءات التي يتبعها المدقق الخارجي وإن كانت تفصيلاً وشمولاً.

وعليه، فإن العلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي يمكن تغطيتها من خلال تناول الجوانب التالية (Fowzia, 2010 :22-35):

1. التنسيق والتعاون بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي في الجهود المبذولة.
2. التقويم المتبادل لأعمال المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.
3. اعتماد المدقق الخارجي على أعمال المدقق الداخلي والإستفادة منها.
4. الجوانب السلوكية للعلاقة بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.

2-1-7 أهمية الرقابة الداخلية لمدقق الحسابات

قبل أن يبدأ مدقق الحسابات بعملية التدقيق، يقوم بفحص نظام الرقابة الداخلية في المشروع للحكم على مدى سلامة ودقة النظام وتوفير رقابة محكمة على أصول المشروع، بحيث لا يكون هناك ثغرات يمكن إستغلالها في إرتكاب الغش أو الإختلاس، أو حدوث خطأ في الدفاتر. وحيث أن التدقيق الكامل لجميع عمليات المشروع أصبح أمراً من الصعب تنفيذه، خصوصاً في المشروعات كبيرة الحجم، وبالتالي أصبح مدقق الحسابات يقوم بتدقيق جزئي للمستندات والدفاتر

والبيانات، وذلك بإختيار عينات مختلفة يقوم بتدقيقها، فإذا ثبت لديه سلامة ودقة هذه العينات، فإنه قياساً على ذلك يقوم بالحكم على صحة وسلامة العمليات الأخرى التي لم تشملها عملية التدقيق الجزئي (إبراهيم، 2009 :21).

لذا فإن من مسؤولية الإدارة أن تقوم بتصميم النظام الداخلي الذي يكفل رقابة دقيقة على العمليات المالية للمشروع، وألا تنتظر قيام مدقق الحسابات بإكتشاف الأخطاء أو الغش أو التزوير، بمعنى أن النظام السليم للرقابة الداخلية هدف يسعى إليه كل من إدارة المشروع ومدقق الحسابات. أما إذا وجد المدقق ثغرات في نظام الرقابة الداخلية يمكن أن تكون سبباً في حدوث الأخطاء بالدفاتر أو الغش أو التزوير، فإنه في هذه الحالة يقوم بزيادة إختباراته وتوسيع نطاق عملية التدقيق حتى تتوفر لديه القناعة الكافية بصحة وسلامة البيانات المالية. لذا فإنه رغم أهمية نظام الرقابة الداخلية لمدقق الحسابات، لإعتماده في تحديد كمية اختباراته على فحصه لهذا النظام، ولتحديد مواطن الضعف فيه لزيادة كمية إختباراته، فإنه ليس من مسؤولية المدقق وضع نظام سليم للرقابة الداخلية، أو تعديل النظام المطبق فعلاً، فذلك من مسؤولية الإدارة، إلا أن على المدقق أن يقوم بإبلاغ الإدارة عن مواطن الضعف في النظام لكي تقوم بمعالجته. وقد يقوم المدقق بوضع نظام الرقابة الداخلية في المشروع، أو يقوم بفحص النظام أو كتابة تقرير عنه، وذلك بتكليف خاص من إدارة المشروع، دون أن يكون ذلك جزءاً من عملية التدقيق ذاتها، ويعتبر المدقق في هذه الحالة مستشاراً يقوم بوظيفة إستشارية للمشروع، لأنه الشخص المناسب القادر على القيام بذلك إستناداً على خبرته في هذا المجال.

مسؤولية مدقق الحسابات الخارجي عن أنظمة الرقابة الداخلية:

لقد تم تقسيم الرقابة الداخلية إلى ثلاثة أشكال رئيسية هي: الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية والضبط الداخلي، وحيث أن مدقق الحسابات يقوم قبل البداية بعملية التدقيق، بفحص نظام الرقابة

الداخلية الذي يتضمن الأشكال الثلاثة السابقة، فإن التساؤل يمكن أن يثار عن مدى مسؤولية مدقق الحسابات عن فحص ودراسة وتقييم الأشكال الثلاث المشار إليها والتي تشكل في مجموعها الإطار الواسع للرقابة الداخلية. إن الهدف من عملية فحص نظام الرقابة الداخلية من قبل مدقق الحسابات هو تقييم النظام بهدف تحديد خطة برنامج التدقيق وتحديد كمية الإختبارات التي سيقوم بها المدقق. كذلك تهدف عملية التدقيق بمفهومها الشامل إبداء رأي فني محايد عن مدى دلالة قوائم نتيجة الأعمال عن ربح أو خسارة المشروع ومركزه المالي في نهاية الفترة المالية، لذا عمل المدقق يتركز بصورة أساسية على البيانات والدفاتر والسجلات المحاسبية والتي تخضع للرقابة المحاسبية والضبط الداخلي اللذين يشكلان عنصرين هامين من العناصر الثلاث لنظام الرقابة الداخلية (عبد الله، 2000: 131- 132)

2-1-8 أسباب فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية

تعود أسباب ضرورة قيام مدقق الحسابات بفحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية إلى ما يلي (Boynton,2006:294):

- إن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يعتبر أحد أدلة الإثبات في عملية التدقيق حيث يؤدي إلى إقناع المدقق بصحة وسلامة العمليات المالية للمشروع .
- يعتمد المدقق في تحديد نسب الإختبارات التي يقوم بها على مدى سلامة أو ضعف نظام الرقابة الداخلية، فوجود نظام سليم يزيد من ثقة المدقق في صحة المستندات والدفاتر، وبالتالي لا يحتاج إلى إجراء إختبارات موسعة للدفاتر والمستندات وغيرها، أما إذا كان النظام ضعيفاً، فإن المدقق يقوم بتوسيع نطاق فحصه واختباراته، مما يؤدي إلى زيادة الجهد والوقت المبذول في عملية التدقيق.

- يؤثر وجود نظام سليم للرقابة الداخلية على كمية وقرائن الإثبات التي يقوم المدقق بتجميعها من أجل الحكم على مدى صحة وسلامة العمليات المالية المثبتة في الدفاتر والسجلات، أما إذا كان النظام ضعيفاً، فإنه يتعين على المدقق جمع أكبر قدر ممكن من أدلة الإثبات لكي تزيد من درجة ثقته أثناء العمل.

2-1-9 وسائل فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية:

يعتمد مدقق الحسابات في فحص وتقييم نظام الرقابة الداخلية على دراسة النظام الذي تم إعداده من قبل الإدارة بالإطلاع على اللوائح والتعليمات والسياسات التي أقرتها الإدارة بهدف الحكم على مدى كفايتها لإيجاد نظام سليم للرقابة الداخلية، وكذلك مدى ملائمة هذا النظام لظروف المشروع وحاجاته المختلفة. وبعد ذلك يقوم المدقق بالفحص الميداني للنظام لتقييم مدى إتباع اللوائح والتعليمات والسياسات من الناحية العلمية، للتأكد من مطابقة التنفيذ الفعلي مع النظام الموضوع وتحديد مجالات الإنحراف عن النظام والأسباب التي أدت إليها، والحكم على مدى ملائمة النظام الموضوع لمتطلبات التنفيذ الفعلي لكي يتم تنفيذ النظام الموضوع ليتلاءم مع هذه المتطلبات. وهناك مجموعة من الوسائل التي يلجأ إليها المدقق في فحصه وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية ويمكن تلخيصها كما يلي(عبد الله، 2000 : 131- 132):

أولاً : خرائط التتبع

تعتبر خرائط التتبع إحدى الوسائل الفعالة لفحص نظام الرقابة الداخلية، فإدارة البنك تقوم عند تصميمها نظام الرقابة الداخلية بتحديد خطوط سير المستندات منذ بدايتها حتى يتم حفظها، ولذا فإن قيام المدقق بتتبع خط سير هذه المستندات في الواقع العملي، قد يؤدي إلى تحديد نقاط الضعف التي يمكن أن تؤدي إلى وقوع أخطاء أو غش أو إختلاس، أو إكتشاف عدم الإلتزام الفعلي باللوائح والتعليمات الموضوعة من قبل الإدارة .

ثانياً : الإستفسار

بمقتضى هذه الوسيلة يقوم المدقق بإعداد مجموعة من الأسئلة المكتوبة ويوزعها على موظفي البنك للإجابة عليها وإعادتها إليه مرة أخرى، حيث يقوم بدراستها ويقوم ببعض الإختبارات التي تؤكد له صحة وسلامة الإجابات الواردة له، وبذلك يمكنه من خلال دراسة هذه القوائم والحكم على درجة سلامة نظام الرقابة الداخلية. كما قد يجد المدقق أنه من الملائم أن تكون بعض هذه الأسئلة شفهية، حيث أن الإجابة عن الأسئلة كتابة قد تختلف عن الإجابة المباشرة. ويتوقف نجاح هذه الطريقة على كيفية صياغة الأسئلة وإحتوائها على كافة المعلومات التي يراها المدقق ضرورية لتمكينه من الحكم على النظام المطبق، وتحقق هذه الوسيلة جملة من المزايا ومنها؛ سهولة التطبيق ومرونة الأسئلة وتوفير وقت وجهد كبيرين، وعدم تعطيل أعمال الموظفين. ويؤخذ على هذه الطريقة عدم مراعاتها لظروف المشروع الخاصة، حيث أنها قد تكون موحدة لمختلف البنوك، وقد يتم الاعتماد على هذه الوسيلة كلياً دون إجراء أية اختبارات مؤيدة لها (إبراهيم، 2009 :21).

ثالثاً: التقرير الوصفي للرقابة الداخلية

تعتمد هذه الوسيلة على قيام المدقق أو مساعديه بإعداد تقرير يصف الإجراءات المتكاملة للرقابة الداخلية في البنوك بحيث يضمن شرحاً وافياً للدورة المستندية وعمليات التسجيل والتبويب في الدفاتر المحاسبية، وتوزيع السلطة وتحديد المسؤولية، وطريقة تنفيذ العمل . وبذلك يمكن للمدقق تقييم الإجراءات والأساليب المتبعة في نظام الرقابة الداخلية، فالنظام الضعيف يتصف بالغالب بعدم تحديد المسؤولية والسلطة وعدم وجود تقسيم سليم للعمل بحيث يقوم الموظف مثلاً بوظيفة أمين الصندوق بالإضافة إلى وظيفة إمساك الدفاتر المحاسبية، وهذا يؤدي إلى إحتمال حدوث عملية إختلاس أو تزوير في المستندات والدفاتر المحاسبية، و يعاب على هذه الطريقة صعوبتها في تتبع جميع العمليات وكذلك إحتياجها إلى وقت وجهد كبيرين.

رابعاً : المقارنة مع النظام النموذجي

بموجب هذه الطريقة يتم إعداد بيان عام بالطرق والوسائل التي يتميز بها النظام السليم للرقابة الداخلية، ويتم بعد ذلك مقارنة النظام المطبق في البنوك مع النظام النموذجي لتحديد أيّة إختلافات بينها، وبذلك يمكن تحديد مواطن الضعف والقوة في النظام الفعلي للرقابة الداخلية. وتتميز هذه الطريقة باختصار الوقت و الجهد إلا أنه يعاب عليها عدم التدوين الكتابي لما هو عليه نظام الرقابة الداخلية بالإضافة إلى صعوبة تطبيق هذه الوسيلة في بعض البنوك .

خامساً : دراسة النظام المحاسبي

يتضمن النظام المحاسبي مجموعة من المستندات والدفاتر والسجلات التي يتم فيها تدوين العمليات المحاسبية المختلفة، ويمكن للمدقق الحصول على بيانات وافية عن الدفاتر والسجلات، والأشخاص القائمين بإمساكها، ويقارن البيانات التي تم تجميعها ويقوم بدراسة إنتقادية لها من حيث نقاط الضعف والقوة في الدورات المستندية وكذلك من حيث توزيع الاختصاصات والمسؤوليات والفصل بينها. وتتميز هذه الطريقة بالسهولة ومراعاتها لظروف كل مشروع على حدا، إلا أنها قد تستغرق وقتاً طويلاً من حالة تطبيقها في البنوك كبيرة الحجم التي تستخدم مجموعة كبيرة من المستندات والدفاتر المحاسبية(Boynton,2006:294).

مما سبق يمكن القول، بأن لشخصية المدقق وخبرته دوراً كبيراً في نجاح أو فشل عمليات فحص وتقييم النظام، ولهذا فإن هناك بعض الانتقادات على طرق التقييم السابقة تتمثل فيما يلي (Boynton,2006:284):

- إختلاف نتائج تقييم نظام الرقابة الداخلية للمنشأة من مدقق لآخر بسبب إختلاف المقاييس المستخدمة من كل منها كأساس للتقييم، وإختلاف وجهات نظر كل منهما في الأهمية النسبية لعناصر نظام الرقابة الداخلية.

- إختلاف أسلوب التقييم من مدقق لآخر، ويعتمد ذلك على مدى العناية التي يوليها المدقق لعمله ومدى تحمله لذلك العمل الروتيني الممل، فقد تستغرق العملية وقتاً من مدقق لآخر.
- إن تعقد وتشابك العلاقات بين الأقسام وكذلك إختلاف الدورات المحاسبية والجهات التي تستخدمها أو الأشخاص الذين يعتمدونها، وكذلك تعدد الدفاتر المحاسبية، أو تعدد أقسام وفروع المشروع، كل ذلك يؤدي أحياناً إلى صعوبة الحكم على درجة فعالية النظام في بعض الحالات .

2-1-10 مخاطر التدقيق

مفهوم مخاطر التدقيق مستمد من منطلق إحتمال وجود حالات الغش والأخطاء في البيانات المالية للبنك، وبالتالي يجب اكتشافها من طرف المدقق، ولا يزال الهدف موجود بسبب أن قدرة المدقق في التأكد من صحة، المعلومات المالية أمر غير مطلق نظراً لعدة عوامل تعود إلى طبيعة مهنة التدقيق والعوامل التي تؤثر على عملية التدقيق (ذنيبات، 2007: 151). هناك عدة تعاريف لمخاطر التدقيق يمكن ذكر ما يلي منها (غالي، وطلبة، 2002 :21):

تعرف مخاطر التدقيق على أنها "المخاطر المترتبة على احتمال قيام المدقق بإبداء رأي غير سليم على القوائم المالية، بحيث قد تكون القوائم المالية غير معبرة تعبيراً صحيحاً وواضحاً عن نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية للبنك، ويفشل المدقق في اكتشاف ذلك ومن ثم يصدر تقريراً غير متحفظ (نظيف)".وعرف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي خطر التدقيق على أنه "الخطر الذي يؤدي إلى فشل مدقق الحسابات دون أن يدري وبدون تحفظ في تقريره عندما يوجد خطأ جوهري في القوائم المالية" وتتضمن مخاطر التدقيق كذلك "احتمال إبداء مدقق الحسابات لرأي متحفظ أو الإمتناع عن إبداء الرأي أو إبداء رأي عكسي عندما لا تتماشى الحقائق

الاقتصادية مع نتيجة عملية التدقيق، مما يؤدي إلى بعض الآثار السلبية الناتجة عن النتيجة التي وصل إليها مدقق الحسابات"(نور، 2007: 66).

وكنتيجة للحصول على فهم للنظام المحاسبي والرقابة الداخلية واختبارات الدقة، فإن المدقق ربما يصبح على إطلاع على نقاط الضعف في هذه الأنظمة لذلك يجب على المدقق إبلاغ الإدارة عن نقاط الضعف الجوهرية والإجراءات المناسبة لها سواء في تصميم أو في العمليات لكل من النظام المحاسبي والرقابة الداخلية، وأكد المجلس على ضرورة قيام المدقق بعد فهم النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلي والتخطيط للتدقيق باستخدام حكمة المهني لتقدير مخاطر التدقيق، وتصميم إجراءات تدقيق للتأكيد على تخفيض المخاطر إلى أدنى مستوى مقبول، كما أكد المجلس على أن مخاطر التدقيق تعني إعطاء المدقق رأي غير مناسب عندما تكون القوائم محرّفة مادياً (جمعة، 2009 :118).

مما سبق يمكن القول بأن مخاطر التدقيق هو إحتمال إبداء رأي غير سليم في القوائم المالية محل الفحص، وذلك بسبب فشل مدقق الحسابات في إكتشاف الأخطاء الجوهرية التي قد توجد في تلك القوائم المالية التي يبدي رأيه فيها. وأشار المعيار رقم 400 والخاص بالرقابة الداخلية وتقييم المخاطر والصادر عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولية (IAASB) إلى أن مخاطر التدقيق تتكون مما يلي(نور، 2007: 68):

- المخاطر الضمنية (أو المخاطر الملازمة أو الخطر الطبيعي).
- المخاطر المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية (مخاطر الرقابة).
- المخاطر المرتبطة بإجراءات التدقيق (مخاطر الاكتشاف).

2-1-11 المخاطر الضمنية:

تعبر هذه المخاطر عن قابلية حساب معين للتحريف بشكل جوهري في ظل عدم وجود إجراءات خاصة بالرقابة أو وجود جملة من الأخطاء المرتبطة بالنظام المحاسبي أو عدم كفاءة

القائمين على تشغيله، ففي ظل هذا العنصر يمكن القول بأن المخاطر الضمنية مرتبطة بطبيعة عناصر القوائم المالية من خلال إحتوائها على أخطاء متعمدة أو غير متعمدة تؤثر سلباً على صدق هذه القوائم. ويرتبط حجم هذا النوع من مخاطر التدقيق بعدد من العوامل هي كالآتي (مسعود، 2004 :115):

- طبيعة العنصر.
- الطرق المحاسبية.
- المعالجة المحاسبية.
- العوامل الخارجية.

طبيعة العنصر: إن بعض الحسابات تشكل أهمية كبيرة يجب على المدقق التركيز عليها خلال عملية الفحص، كحساب مخصصات الديون المشكوك فيها أو حسابات النقدية أو حسابات المؤونات والإهتلاكات، إن بعض هذه الحسابات عادة ما تخضع للتقدير الشخصي من قبل المحاسب أو أطراف أخرى داخل البنك، لذلك يكون الخطر فيها ملازماً لطبيعة التقديرات في هذه الحسابات.

الطرق المحاسبية: إن تبني إحدى الطرق المحاسبية في البنك دون غيرها من شأنها أن تكون غير ملائمة لطبيعة نشاطها، لذلك فإن تبني طريقة معينة دون غيرها من شأنه أن يوقع عناصر القوائم المالية في أخطاء تفسر بابتعاد معلومات هذا البند عن الواقع الفعلي له.

المعالجة المحاسبية: مع تطور التكنولوجيا الحديثة أصبحت المنظمات تلجأ للمعالجة الآلية للبيانات المالية، إذ تتم المعالجة آلياً بمجرد الإدخال لهذه الأحداث في شكل قيود محاسبية إلى غاية الوصول إلى القوائم المالية الختامية للبنك، إن هذا الأسلوب من شأنه أن يوقع عناصر هذه القوائم في أخطاء تتمثل في الآتي (جمعة، 2009 :120):

– أخطاء في تصميم وتشغيل البرنامج.

– أخطاء في إدخال المعطيات.

العوامل الخارجية: إن للعوامل الخارجية الأثر المهم على المعالجة المحاسبية من خلال أهمية تكييف عناصر المركز المالي للبنك مع الواقع الاقتصادي الخارجي للبنك، ويؤثر التضخم على هيكل موجودات البنك كالمخزونات أو الاستثمارات التي ينبغي إعادة تقييمها بشكل يجعلها أكثر ملائمة للواقع الاقتصادي الفعلي.

2-1-12 خطر الرقابة الداخلية:

يرتبط هذا الخطر بنظام الرقابة الداخلية للبنك، لذا فالمخاطر الرقابية يقصد بها خطورة أو إحتمالية أن لا يتم في الوقت المناسب منع أو اكتشاف وجود غش أو أخطاء مهمة يمكن حدوثها في أحد عناصر القوائم المالية بسبب عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية للبنك المراد إجراء عملية التدقيق فيها، كما تنتج مخاطر الرقابة بسبب عدم الاعتماد على دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية عند التخطيط لإجراء عملية التدقيق، فالمخاطر الرقابية لها علاقة إرتباط مباشرة بفعالية تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهداف البنك والمتعلقة بإعداد القوائم المالية، ويتحتم دائماً وجود بعض المخاطر الرقابية، نظراً للقيود اللازمة لنظام الرقابة الداخلية (مسعود، 2004 :118).

ويرجع وقوع هذه الأخطار إلى الأسباب التالية (البصيري، 2009):

- درجة فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنك.
- عدم الإلتزام بإجراءات هذا النظام.
- فشل إجراءات هذا النظام في الكشف عن الأخطاء.
- فشل العنصر البشري في الإيفاء بإلتزاماته الرقابية.
- ضعف مقومات النظام في البنك.

- عدم التوافق بين الإجراء والواقع الفعلي له.
- الخلل في التصميم الذي يعود لطبيعة العنصر البشري.

2-1-13 المخاطر المرتبطة بإجراءات التدقيق:

أن اعتماد الإجراءات المختلفة في عملية التدقيق بأنواعها قد لا تمكن المدقق من إكتشاف مواطن التحريفات، لذا ظهر ما يعرف بالأخطار المرتبطة بإجراءات التدقيق التي تفسر عجز هذه الإجراءات المعتمدة من قبل المدقق في اكتشاف الأخطاء في العمليات المالية والحسابات والأرصدة. ويرجع القصور في اكتشاف هذه الأخطاء إلى الأسباب التالية (جمعة، 2009 :120-122):

- الجهل بالمعايير المهنية لتدقيق الحسابات.
- إستعمال أدلة الإثبات غير قائمة على فرض القابلية للتدقيق (أي لا يكون لوجودها معنى أو سبب).
- إستعمال أدلة إثبات غير كافية وغير ملائمة.
- الإستعمال غير الملائم لإجراءات التدقيق عند تطبيقها.
- الإختيار السيئ للعينة.
- عدم كفاية حجم العينة.
- التخلي عن إجراء مناسب للتدقيق بسبب ضيق الوقت أو اعتبار التكلفة.

2-1-14 نموذج مخاطر التدقيق

يتعامل المدقق مع الخطر عند التخطيط لجمع أدلة الإثبات في عملية التدقيق من خلال تطبيق نموذج مخاطر التدقيق، ويعد الإلمام الكامل لهذا النموذج أمر أساسي لتخطيط عملية

التدقيق والتقدير الجيد لحجم أدلة الإثبات التي يجب جمعها في كل دورة من دورات العمليات المالية في البنك.ويكتب نموذج مخاطر التدقيق كما يلي (أرينز، ولوبك، 2009 :333):

خ.م.ق = خ.ك*خ.ط*خ.ر

حيث أن:

خ.م.ق: خطر المراجعة الممكن قبوله.

خ.ك: خطر الاكتشاف المخطط.

خ.ط: الخطر الطبيعي (أو الخطر الملازم)؛

خ.ر: خطر الرقابة الداخلية.

وعليه، يعتبر خطر المراجعة الممكن قبوله (خ.م.ق) مقياساً لمدى رغبة المدقق في قبول وجود تحريف جوهري في ضوء الأهمية النسبية بالقوائم المالية، وذلك بعد انتهاء عملية التدقيق وإصدار تقرير نظيف.

كما يكتب البعض هذا النموذج كما يلي:

مخاطر التدقيق المقبولة= المخاطر اللازمة*مخاطر الرقابة*مخاطر الاكتشاف(البصيري، 2009)

2-1-15 أهمية تقييم مخاطر التدقيق عند التخطيط لعملية التدقيق:

تصب معايير التدقيق إهتمامها نحو تحديد حدٍ أقصى لمخاطر التدقيق وينبغي على المدققين عدم السماح للخطر الفعلي، وأن يزيد عن هذا الحد بغرض تفادي آثار غير مرغوب فيها والتي تنتج من احتواء القوائم المالية على أخطاء تتعدى حدود الأهمية النسبية. ويعتبر تقييم مخاطر التدقيق من الخطوات الهامة التي يجب أن يركز عليها مدقق الحسابات كمرحلة من مراحل التخطيط لعملية التدقيق، وعلى المدقق إستخدام اجتهاده المهني لتقييم مخاطر التدقيق الكلية التي يكون مستعداً لقبولها لكي يبدي رأيه حول القوائم المالية. وبالتالي يقوم المدقق بتقييم مستوى

المخاطر المقبولة، قبل دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، ويتم تقييم هذه المخاطر بصورة كمية أو غير كمية، حيث يتم التعبير عن المخاطر بشكل كمي أو نسبي أو كمستوى معين يقع بين حد أقصى وحد أدنى. ويرتبط مستوى مخاطر الرقابة الداخلية بمدى فعالية أو عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية، حيث نص المعيار الدولي للتدقيق رقم 400 "أنه على المدقق الحصول على فهمٍ كافٍ لنظام الرقابة الداخلية من أجل القدرة على تقييم مستوى خطر الرقابة الداخلية، وتصميم إجراءات التدقيق للتأكد من أن المخاطر قد تم تخفيضها إلى المستوى المقبول وفي ظل قانون الأهمية النسبية" (المطارنة، 2006: 37).

2-1-16 أنواع مخاطر التدقيق

تكمن مخاطر التدقيق في عدم قدرة مدقق الحسابات على كشف الأخطاء الجوهرية التي أدت به إلى إبداء رأي خاطئ حول القوائم المالية (Knechel,Salterio, &Ballou,2007)، فالتعرف على النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية، يعد من أساسيات المدقق الخارجي لأجل التخطيط بصورة فعالة، وتصميم إجراءات تدقيق مناسبة لتخفيض مخاطر التدقيق للمستوى المقبول، وأن مخاطر التدقيق تعني أن المدقق ربما يعطي رأياً غير مناسب حول البيانات المالية ويتكون من العناصر الثلاثة التالية وهي(عرار، 2009: 57):

- المخاطر الملازمة (الموروثة أو المتأصلة).
- مخاطر الرقابة.
- مخاطر الإكتشاف.

2-1-17 المخاطر المتأصلة أو الملازمة أو الموروثة:

تعرف هذه المخاطر على أنها المخاطر الناشئة عن إحتمال وجود إنحراف مادي في بند معين أو نشاط معين، أو مجموعة من الإنحرافات في بنود معينة بحيث لو اجتمعت مع بعضها

تصبح مادية في ظل عدم وجود رقابة داخلية أو بإفتراض عدم وجود رقابة داخلية، وهذه المخاطر مرتبطة بطبيعة المنشأة موضع التدقيق وبيئتها قبل البدء بعملية التدقيق أو بإفتراض عدم وجود ضوابط الرقابة الداخلية (الذنيبات، 2006 :153).

أما المخاطر الموروثة (المتأصلة)، فقد عُرفت على أنها قابلية رصيد حساب معين أو طائفة من المعاملات إلى أن تكون خاطئة بشكل جوهري منفردة أو عندما تجمع مع المعلومات الخاطئة في أرصدة حسابات أو في طوائف أخرى، مع إفتراض عدم وجود ضوابط داخلية. (الاتحاد الدولي للمحاسبيين، 2007 : 141)

وتعود المخاطر إلى احتمالية أن إقراراً من إقرارات الإدارة فيه أخطاء أو حذف، إما بمفرده أو عند جمعه والتي تمثل انحرافات مادية مع الافتراض بعدم وجود رقابة داخلية. أما المخاطر الموروثة فربما يكون سببها الإدارة المنحرفة وغير النزيهة. وهناك عدة عوامل تساعد المدقق على اكتشاف الخطأ أو الاحتيال ومنها(Louwers, 2005 : 69):

1. الحاسبات الكبيرة عرضة للخطأ أكثر من الحسابات البسيطة.
2. الحسابات التي يسهل تحويلها إلى نقدية أيضاً أكثر عرضة للتلاعب وحدوث الأخطاء.
3. الحسابات المقدرة أو التي يتم تقديرها هي أيضاً عرضة للخطأ أو الإحتيال مثل، مخصصات الديون المشكوك فيها، وحساب صندوق النثرية.
4. العمليات الحسابية الأكثر تعقيداً هي عرضة للخطأ أكثر من الحسابات البسيطة .

يتضح مما سبق، أن مدقق الحسابات لا يستطيع أن يغير المستوى الفعلي للمخاطر الملازمة أو المتأصلة ويستطيع تغيير مستوى التخمين لهذه المخاطر. وإن الطرق المستخدمة من قبل المدقق لتخمين المخاطر المتأصلة تكون في العادة نفس الطرق المتبعة لفهم طبيعة المنشأة أو

الصناعة، والمدقق في العادة يكون قادر على تقييم أو تقدير عوامل العناصر الملازمة عن طريق فهم دورة الأعمال للعميل والتي تتكون من (الذنيبات، 2006 :160):

1. الإدارة، أهداف الإدارة، موارد البنك.
2. منتجات المنشأة، الخدمات، السوق، الزبائن، المنافسة .
3. فهم أساس عمليات المنشأة والدورة التشغيلية للمنشأة.
4. الدخل الناتج من العمليات الأساسية.
5. القرارات المالية والاستثمارية.

وفي معظم الحالات تكون تكلفة تخمين المخاطر المتلازمة منخفضة لأن المدقق يستخدم نفس الطرق والإجراءات اللازمة لإتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط لعملية التدقيق (Boynton,2006:296).

2-1-18 مخاطر الرقابة:

ترتبط مخاطر الرقابة بإحتمالية حدوث خطأ في إثبات حدث مالي يمكن أن يكون جوهرياً، إما فردياً أو عند تجميعه مع أخطاء ولم يتم منعه من إكتشافه وتصحيحه في الوقت المناسب من قبل الرقابة الداخلية للمنشأة، وتتعلق هذه المخاطر بفاعلية تصميم وعمل الرقابة الداخلية لتحقيق أهداف المنشأة المتعلقة بإعداد البيانات المالية للمنشأة، وسيكون هناك دائماً مخاطر رقابة بسبب التحديات الذاتية للرقابة الداخلية، وتعد هذه المخاطر دلالة لفعالية إجراءات الرقابة الداخلية، حيث أنه كلما كانت الرقابة الداخلية أكثر فاعلية كان هناك إحتمال عدم وجود أخطاء ومن أن يكون معامل الخطر الذي يمكن تحديده للمخاطر الرقابية أقل. ونظراً للحدود

اللازمة لأي نظام رقابة داخلية فإنه لا مفر من وجود هذه المخاطر (الاتحاد الدولي للمحاسبيين، 2007: 221).

تعود هذه المخاطر إلى إحتمالية إنحرافات في إقرار من إقرارات الإدارة أو في رصيد أو نشاط أما بمفرده أو عند جمعه ولا يتم إكتشافه أو منعه بواسطة نظام الرقابة الداخلية وفي الوقت المناسب، ومن مخاطر الرقابة عدم وجود قرائن (أدلة) كافية وعدم وجود رقابة على النقدية أو البضاعة وعدم الفصل بين الوظائف، وإن تقدير المدقق لهذا النوع من المخاطر يتوقف على قيامه ببعض الإختبارات لمدى الإلتزام بنظام الرقابة الداخلية الخاص بالبنك، وفي حال عدم ثبوت وجود مثل هذا التقييم فينبغي على المدقق أن يفترض أن مخاطر الرقابة مرتفعة. ومن هنا فإن تقدير المدقق لمخاطر الرقابة لا يتوقف على الرقابة الداخلية فحسب، وإنما يتوقف أيضاً على كفاءة اختبارات مدى الإلتزام وعلى نتيجة تلك الإختبارات، فإذا كانت النتائج إيجابية، فإن تقدير المدقق للمخاطر الرقابية يقل، وإذا كانت ضعيفة فإن تقدير المدقق للمخاطر الرقابية سوف يرتفع. وتشترك المخاطر الرقابية مع المخاطر المتأصلة في أن كليهما لا يتوقفان على المدقق وإنما يعتمد على المنشأة محل التدقيق، وتبين مخاطر الرقابة ما يلي (Arens, 2006: 242):

1. تخمين أو تقدير ما إذا كان نظام الرقابة فعّالاً أم لا .
2. قصد المدقق لتقدير مخاطر الرقابة بمستوى أقل من 100% كجزء من خطة التدقيق.

وتتشارك" مخاطر المتأصلة" ومخاطر الرقابة في أن المخاطر المتأصلة تتمثل بتوقع وجود خطأ جوهري قبل الأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلية. أما مخاطر الرقابة، فتتمثل بتوقع وجود خطأ جوهري بعد الأخذ بعين الإعتبار نظام الرقابة الداخلية.

2-1-19 مخاطر الإكتشاف:

تتعلق مخاطر الإكتشاف بفعالية إجراءات التدقيق وتطبيق المدقق لها، ولا يمكن تقليل مخاطرة الاكتشاف إلى الصفر لأن المدقق لا يفحص جميع فئات المعاملات أو أرصدة الحساب أو الإفصاحات، وكذلك لأسباب أخرى، كاحتمال أن يختار المدقق إجراءات تدقيق مناسبة أو تفسير نتائج التدقيق، ويمكن تناول هذه العوامل الأخرى من خلال التخطيط المناسب والإلحاق المناسب للموظفين في فريق العملية وتطبيق الشك المهني والإشراف على عمل التدقيق الذي تم أداؤه ومراجعته (الاتحاد الدولي للمحاسبيين، 2007: 222).

أن العلاقة بين المخاطر الموروثة ومخاطر الرقابة من جهة، وبين مخاطر الإكتشاف من جهة أخرى هي علاقة عكسية، وبعبارة أخرى إذا زاد أو نقص الأول (موروثة ورقابية)، فإن الثاني (الإكتشاف) سينقص أو يزيد (عرار، 2009: 60). وتتعلق هذه المخاطر، أي مخاطر الإكتشاف، بطبيعة وتوقيت مدى إجراءات المدقق التي يحددها لتقليل مخاطر التدقيق إلى مستوى منخفض بشكل مقبول، وبالنسبة لمستوى معين من مخاطر التدقيق يكون للمستوى المقبول من مخاطر الإكتشاف على علاقة عكسية مع تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية عند مستوى الإثبات، وكلما زادت مخاطر الأخطاء الجوهرية التي يعتقد المدقق أنها موجودة تنخفض مخاطر الإكتشاف التي يمكن قبولها، وبالعكس كلما إنخفضت مخاطر الأخطاء الجوهرية التي يعتقد المدقق أنها موجودة تزيد مخاطر الإكتشاف التي يمكن قبولها (الاتحاد الدولي للمحاسبيين، 2007: 222).

ويمكن لمخاطر الإكتشاف أن تتيح عن طريق الشك في طرق التدقيق المتبعة مثل (خطر المعاينة) الذي ينتج عندما يعطي المدقق نتائج معينة على أساس العينات التي تم إختيارها،

وبالنتيجة النهائية تكون النتيجة مختلفة فيما لو كانت عملية التدقيق شاملة للمجتمع (Eilifsen, 2016: 63). وعليه، يمكن تقسيم مخاطر الإكتشاف إلى ما يلي:

1. مخاطر المراجعة التحليلية (Analytical Review Risk (ARR): وهو الخطر الناتج عن إحتمال عدم تمكن إجراءات المراجعة التحليلية من إكتشاف الإنحرافات المادية.
2. مخاطر الإختبارات الجوهرية (Substantive Tests Risk (STR): وهي المخاطر الناتجة من عدم تمكن الإختبارات التفصيلية من إكتشاف الإنحرافات المادية.
3. مخاطر العينات Sampling Risk (SR): وهي المخاطر الناتجة عن إحتمال خروج المدقق بنتيجة من العينة تختلف عن النتائج الممكن الخروج بها فيما لو تم تدقيق المجتمع كاملاً.
4. المخاطر غير المتعلقة بالعينات Non– Sampling Risk (NSR): وهي المخاطر الناتجة عن إحتمال الخروج بنتيجة غير سليمة، لكن ذلك ليس مرتبطاً بعملية المعاينة، وإنما مرتبط بقدرات وكفاءة المدقق في إختيار المفردات وتقويم نتائجها، وعلى سبيل المثال خروج المدقق برأي غير سليم عن أحد البنود المتضمنة في العينة نتيجة عدم تمكن المدقق من تنفيذ إجراءات الإختبار على هذا البند بشكل سليم (الذنيبات، 2006: 153).

ولتخفيض الخطر الطبيعي أو المتأصل، ونظراً لأن الخطر المتأصل يتم تقييمه بناء على تقدير المدقق للظروف الخاصة بالعميل، فإن هذا التخفيض يتم فقط خلال مرحلة التخطيط وعادة لا يتغير ما لم توجد حقائق جديدة يتم إكتشافها خلال عملية التدقيق، ولتخفيض خطر الرقابة. ويتأثر خطر الرقابة بالرقابة الداخلية للعميل وإختبارات المدقق لهذه الرقابة، ويمكن أن يخفض المدققون خطر الرقابة بإجراء المزيد من الإختبارات المكثفة لتقييم ما إذا كان لدى العميل رقابة فعالة، ولتخفيض خطر الإكتشاف المخطط يعمل المدقق على زيادة إختبارات التدقيق التفصيلية. ويمكن أن يخفض المدققون خطر الإكتشاف المحقق عن طريق جمع الأدلة بإستخدام: الإجراءات

التحليلية، الإختبارات الأساسية للعمليات المالية، والإختبارات التفصيلية للأرصدة، ويمكن أن يؤدي تنفيذ إجراءات تدقيق إضافية بإفتراض أنها فعالة، وإختيار أحجام أكبر للعينات إلى تخفيض خطر الإكتشاف المحقق (أرينز، ولوبك، 2009: 351).

ويقوم المدقق عادة بتحديد مخاطر التدقيق المقبولة حسب حكمه المهني ودرجة إستعداده لتحمل المخاطر، وغالباً ما يستخدم المدقق نسبة 5% كمعدل للمخاطر الممكن تحملها. ويمكن أن يأخذ العوامل التالية عند تحديده لهذا النوع من الخاطر (الذنيبات 2006: 154):

1. درجة إعتماد المستخدمين الخارجيين على القوائم المالية: عندما يتوقع المدقق إعطاء المستخدمين الخارجيين إهتماماً كبيراً للقوائم المالية للعميل، فإنه من الملائم أن تكون مخاطر التدقيق المقبولة منخفضة.
2. إحتمالية مواجهة العميل لصعوبات مالية بعد إصدار القوائم المالية، حيث إن هناك ميلاً طبيعياً من قبل الذين يتعرضون إلى الإفلاس أو من قبل ممن تنعكس عليهم آثاره بأن يقوموا بمقاضاة المدقق.
3. تقييم نزاهة وإستقامة الإدارة: فإذا كانت نزاهة العميل مشكوكاً فيها فإن المدقق قد يقوم بتقييم المخاطر بشكل منخفض وكذلك العكس.

وعليه، يجب أن يكون هناك معايير أكثر دقة لإكتشاف مخاطر التدقيق وضوابط تضبط عملية التدقيق، مثلاً جهات قانونية مختصة بمتابعة عمل المدققين الخارجيين عن كثب. وبعد عرض ما سبق من أنواع المخاطر، فإنه تقع على المدقق الداخلي مسؤولية كبيرة في إكتشاف الأخطاء أو الإحتيال لذلك يجب أن يكون هناك تعاون كبيرين بين المدقق الخارجي والداخلي، فكلما كان عمل المدقق الداخلي دقيقاً وحسب معايير التدقيق الدولي سهل ذلك عمل المدقق الحسابات الخارجي. والجدول التالي يبين العلاقة بين الأخطار والأدلة.

جدول (2-1) العلاقة بين الأخطار والأدلة

الموقف	مخاطر المراجعة المقبولة	مخاطر الخطر الطبيعي	مخاطر الرقابة	مخاطر الاكتشاف المخططة أو المرغوب فيها من قبل المدقق	حجم الأدلة المطلوب
1	مرتفع	منخفض	منخفض	مرتفع	منخفض
2	منخفض	منخفض	منخفض	متوسط	متوسط
3	منخفض	مرتفع	مرتفع	منخفض	مرتفع
4	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط	متوسط
5	مرتفع	منخفض	متوسط	متوسط	متوسط

توضيح لبيانات الجدول السابق:

فمثلاً بالنسبة للعناصر الموجودة تحت الموقف رقم (1) تشير إلى أنه على النحو التالي: إذا كان مستوى المخاطرة المقبولة حالياً من المدقق مرتفعاً، وكانت المخاطر المتأصلة (وجود تحريف في القوائم المالية) منخفضة، كما أن مخاطر الرقابة منخفضة بسبب فاعلية نظام.

2-1-20 العلاقة بين أنواع مخاطر التدقيق بعضها البعض

تشير دراسة مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي إلى أن المخاطر الملازمة وخطر الرقابة يختلفان عن خطر عدم الإكتشاف، حيث أن النوعين الأولين من المخاطر مصدرها من البنك محل التدقيق، وتوجد القوائم المالية نتيجة طبيعة الحسابات ومدى فعالية أو عدم فعالية نظام الرقابة الداخلية، بينما خطر عدم الإكتشاف يتم إرجاعه إلى إجراءات التدقيق التي يقوم بها مدقق الحسابات مثل إستعماله لأدلة إثبات غير كافية وغير ملائمة. وإن مخاطر التدقيق تتأثر فيما بينها سواء بالزيادة أو بالنقصان، نتيجة عدة أسباب يكون مصدرها ممارس مهنة التدقيق أو إدارة البنك (Eilifsen, 2016: 63).

2-1-21 علاقة المخاطر الملازمة بمخاطر الرقابة الداخلية

لا يعتمد تقييم مستوى المخاطر الملازمة بمخاطر الرقابة الداخلية على مدى الفحص الذي يقوم به مدقق الحسابات حول مدى فعالية تصميم وتشغيل نظام الرقابة الداخلية، إنما يتعلق مصدر التقييم ببنود معينة في القوائم المالية والتي تكون عرضة للتحريف دون قدرة المحاسب التحكم في ذلك، نظراً لطبيعة العنصر أو الحساب المعني وبشرط أن يكون التحريف جوهرياً لوحده أو عند جمعه مع العناصر المالية الأخرى وأن لا يكون هذا التحريف راجعاً إلى ضعف نظام الرقابة الداخلية (نور، 2007 :73). ولا توجد علاقة بين المخاطر اللازمة ومخاطر الرقابة سواء كانت عكسية أم طردية بسبب عدم وجود إرتباط بينهما بمعنى إذا ارتفعت المخاطر الملازمة ليس بالضرورة أن ترتفع أو تنخفض مخاطر الرقابة. ويكون الخطر المتلازم كبيراً كلما كان الرصيد أو النوع المعين من العمليات أكثر تعرضاً للخطأ المقصود أو غير المقصود(نور، 2007 :69).

2-1-22 العلاقة بين المخاطر الملازمة ومخاطر عدم الإكتشاف:

إن العلاقة بين المخاطر اللازمة ومخاطر عدم الإكتشاف هي علاقة عكسية بمعنى أنه كلما كانت المخاطر الملازمة كبيرة سوف يلجأ المدقق إلى إستعمال أدلة إثبات بحجم كبير وإتخاذ إجراءات تدقيق ملائمة وهو ما ساعد على التخفيض من مخاطر عدم الإكتشاف، ولكن إذا استعمل المدقق أدلة إثبات بحجم غير كافٍ أو بخصائص غير ملائمة للعناصر المراد تدقيقها سوف تكون العلاقة بين المخاطر الملازمة ومخاطر عدم الإكتشاف علاقة طردية (القرار، 2011).

2-1-23 العلاقة بين مخاطر الرقابة الداخلية ومخاطر عدم الإكتشاف

بناءً على المعلومات التي يتحصل عليها المدقق حول نظام الرقابة الداخلية، يمكنه التعرف على خطر الرقابة الذي من خلاله يعرف حجم أدلة الإثبات الواجب إستعمالها في الفحص للتحقق

من هذا الخطر والعمل بتخفيضه إلى المستوى المقبول، فإذا تم تقييم خطر الرقابة بشكل كبير سيتم إستعمال أدلة إثبات كبيرة وهو ما يؤدي إلى الإنخفاض في مخاطر الإكتشاف، وبالتالي العلاقة عكسية بين مخاطر الرقابة ومخاطر الإكتشاف.

أ. العلاقة بين مخاطر التدقيق مع أدلة الإثبات:

بما أن نموذج مخاطر التدقيق يتم إستخدامه لتقدير حجم الأدلة التي يجب جمعها لإجراء عملية التدقيق، فإن أدلة الإثبات تعتبر كمتغير يمكن القبول بأنه تابع لحسب مستوى مخاطر التدقيق المقدرة، وبالتالي فإن مستوى معين من مخاطر التدقيق يؤثر على قرار المدقق تجاه تحديد حجم الأدلة التي سيتم تجميعها، ويشكل هذا التأثير علاقة طردية أو عكسية(أرينز، ولوبك، 2009 :334).

ب. العلاقة بين مخاطر عدم الإكتشاف مع أدلة الإثبات:

يحدد هذا الخطر حجم الأدلة التي يخطط المدقق لجمعها، ويتناسب حجم هذه الأدلة عكسياً مع مستوى خطر الإكتشاف، فإذا تم تخفيض خطر عدم الإكتشاف المخطط يجب على المدقق أن يجمع أكبر قدر من أدلة الإثبات.

ج. العلاقة بين المخاطر الملازمة مع أدلة الإثبات:

يرتبط الخطر الطبيعي أو الخطر المتلازم مع أدلة الإثبات بعلاقة طردية، فمثلاً إذا كان الخطر الطبيعي لتقادم المخزون كبير جداً بسبب التطورات التكنولوجية السريعة سيخصص المدقق إختبارات مكثفة لمدى تقادم المخزون (نور، 2007 :69).

د. العلاقة بين مخاطر الرقابة مع أدلة الإثبات:

توجد علاقة طردية بين خطر الرقابة وحجم أدلة الإثبات، بحيث كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعّال يكون تقييم المدقق لخطر الرقابة بمستوى منخفض، وبالتالي لا يحتاج هذا الأخير

إلى حجم كبير من أدلة الإثبات، وإذا لم يعتمد المدقق على نظام الرقابة الداخلية عند إجراء عملية التدقيق سوف يتم تحديد خطر الرقابة بمستوى أقصى، وبالتالي إستعمال حجم كبير من أدلة الإثبات وإجراء فحص شامل للكشف عن مواطن الخطر بشكل جيد.

2-1-24 توضيح العلاقة بين مخاطر التدقيق وأدلة الإثبات:

إنه من الطبيعي وجود إختلافات بين دورات العمليات المختلفة في حجم الأخطاء أو التحريفات المتوقعة ومدى تكرارها ويتضح ذلك كما يلي(القرا، 2011):

أ. لا يوجد أخطاء متوقعة في دورة الرواتب والأجور مقارنة بالعديد من الأخطاء التي يمكن توقعها في دورة المخزون، ولعل ذلك يعود إلى أن المعاملات المتعلقة بالرواتب والأجور ذات درجة عالية من الروتينية، بينما هناك درجة كبيرة من التعقيدات في معالجة عناصر دورة المخزون.

ب. يمكن القول أنه من المتوقع إختلاف الرقابة الداخلية في درجة فعاليته بين دورات العمليات المختلفة، فعلى سبيل المثال تكون الرقابة الداخلية في دورة الرواتب والأجور ذات فعالية عالية، في حين تعتبر غير فعالة في دورة المخزون.

ج. يقرر المدقق إستعداداً منخفضاً لقبول وجود أخطاء أو تحريفات جوهرية بعد الإنتهاء من تدقيق دورات العمليات، ومن الشائع أن يكون لدى المدققين نفس المستوى من الرغبة في قبول أخطاء جوهرية بعد الإنتهاء من عملية التدقيق بالنسبة لكل دورات العمليات، وهو الأمر الذي يسمح بتأكيد الرأي غير المتحفظ.

د. ولا شك أن الاعتبارات السابقة (أ، ب، ج) تؤثر على قرارات المدقق عن المدى الملائم لتجميع أدلة الإثبات (د)، وعلى سبيل المثال، فنظراً لأن المدقق يتوقع قليلاً من الأخطاء في

دورة الرواتب والأجور (أ)، وأن الرقابة الداخلية لهذه الدورة فعالة (ب)، فإن المدقق يخطط لأدلة إثبات أقل مقارنة بدورة المخزون (د)، مع ملاحظة أن المدقق لديه نفس المستوى من الرغبة في قبول أخطاء جوهرية بعد الإنتهاء من عملية التدقيق لكل من الدورتين على سبيل المثال. ويوضح الجدول الآتي الإختلاف بين مخاطر التدقيق وحجم أدلة الإثبات المستخدمة بين كل من دورة الأجور والعمال وبين دورة المخزون وبين دورة المبيعات والتحصيل. ويوضح الجدول التالي العلاقة بين مخاطر التدقيق وأدلة الإثبات.

جدول رقم (2–2) توضيح العلاقة بين مخاطر التدقيق وأدلة الإثبات

	دورة الأجور والعمال	دورة المخزون	دورة المبيعات والتحصيل
(أ) تقييم المدقق للخطر الطبيعي	صغير	مرتفع	متوسط
(ب) تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية (خطر الرقابة)	فعالية كبيرة (صغير)	فعالية منخفضة (منخفض)	فعالية متوسطة (متوسط)
(ج) الرغبة في تقييم خطر التدقيق الممكن قبوله (خطر التدقيق الممكن قبوله)	رغبة منخفضة (صغير)	رغبة منخفضة (صغير)	رغبة منخفضة (صغير)
(د) حجم الأدلة التي يخطط المدقق لجمعها (خطر الاكتشاف)	مستوى منخفض (مرتفع)	مستوى كبير (صغير)	متسوى متوسط (متوسط)

المصدر: أرينز، ألفين؛ لوبك، جيمس (2009). المراجعة مدخل متكامل، ترجمة، محمد محمد عبد القادر الديسطي و أحمد حجاج، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر، ص 332.

دور المدقق الخارجي في تقييم مخاطر التدقيق

يرجع إبداء الرأي الخاطئ من قبل المدقق حول مدى تمثيل القوائم المالية الختامية للمركز المالي الحقيقي للبنك إلى الأخطاء الضمنية التي تلازم عناصر هذه القوائم والتي تعود لطبيعة كل

عنصر في القوائم المالية، أو للأخطار المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية ، وسيتم توضيح هذا البند بقياس الآتي (مسعود، 2004 :119):

- المخاطر الملازمة.
- المخاطر المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية.
- المخاطر المرتبطة بإجراءات التدقيق .

2-1-25 تقييم المخاطر الملازمة

يعد تحديد طبيعة أركان هذه المخاطر أحد أهم الخطوات الممكنة من تقييمها ومن ثم إبراز أثرها على صدق الحسابات الواردة في القوائم المالية الختامية للبنك، لهذا يُربط تقييمها بتحديد هذه الأركان والتي هي (مسعود، 2004 :120):

- بيئة البنك (المنظومة المصرفية والعمليات المصرفية التي يقوم بها البنك) والتي تتأثر بالبيئة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية المحلية والدولية.
- النظام المحاسبي في البنك (الطرق المحاسبية، المعالجة المحاسبية، استخدام الإعلام الآلي، وتطبيق المعايير المحاسبية والمعايير الدولية في البنوك الأردنية).

2-1-26 تقييم المخاطر المرتبطة بنظام الرقابة الداخلية

تتوقف الأهداف المتوخاة من نظام الرقابة الداخلية على تعبير عناصر القوائم المالية الختامية للبنك عن الواقع الفعلي لها، لذا وبغية تحقيق ذلك ينبغي أن يتم تشغيل النظام المحاسبي بشكل سليم فضلاً عن تبني نظام ملائم للرقابة الداخلية في البنك من خلال اعتماد مقوماته والإلتزام بإجراءاته، فالخلل في أي من الإثنين يؤدي إلى تضمين هذه العناصر أخطار ترتبط بنظام الرقابة الداخلية، من أجل تقييم هذه الأخطار يعتمد المدقق على مدخلين أساسيين هما (التهامي، والصديقي، 2003 :1):

- مدخل الإعتماد على اختبارات التحقيق بصورة أساسية: المدقق في هذا العنصر يقدر مخاطر نظام الرقابة الداخلية عند حدودها العليا، أي بتلافي تقييم هذا النظام ويستخدم أدلة الإثبات المختلفة.
- مدخل مخاطر نظام الرقابة الداخلية: يعتمد المدقق على تقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية وتقدير خطر الرقابة الداخلية بمستويات نوعية كما يلي: (مرتفع، متوسط، منخفض).

يرجع اعتماد أحد المدخلين إلى تقييم المدقق لنظام الرقابة الداخلية المعتمد من قبل البنك، فإذا كان التقييم إيجابياً من قبل المدقق يقوم بتسليط عملية الفحص والتحقيق على موطن الضعف فيه والتأكد من صحة نقاط القوة، وإذا كان التقييم سلبياً يتلافى هذا النظام بكامله ويقوم بجمع أدلة الإثبات المعللة للأحداث المالية ليفحصها ويقرر بعدها مدى سلامة القوائم المالية الختامية للبنك.

2-1-27 تقييم المخاطر المرتبطة بإجراءات التدقيق :

إن النجاح في إبداء الرأي الفني المحايد من قبل المدقق يكون من خلال التتابع المنهجي والسليم في إجراءات عملية التدقيق الممكنة من إكتشاف مخاطر التدقيق المرتبطة بقصور إجراءاتها في إكتشاف الأخطاء والغش، لذا وبغية تقييم هذه المخاطر ينبغي توجيه الأسئلة المرتبطة بالآتي (مسعود، 2004 :125):

- كفاءة الإجراءات المعتمدة من قبل المدقق
- ملائمة الإجراءات المعتمدة من قبل المدقق.
- تمثيل العينة للمجتمع موضع الفحص.
- إستقلال وحياد المدقق ومستوى تكوينه العلمي والعملي.
- مستوى تنظيم مكتب التدقيق.

وهناك ثلاث إستراتيجيات عادة ما يستخدمها المدقق في تنفيذه لإختبارات الرقابة وهي (ذنيبات، 2007 :279-281):

1- التخطيط لتقييم مخاطر الرقابة بناءً على تقييم رقابات المستخدم.

2- التخطيط لتقييم مخاطر الرقابة بشكل منخفض بناءً على رقابات التطبيق.

3- التخطيط لتقييم مخاطر الرقابة بشكل مرتفع بناءً على الرقابات العامة وإجراءات المتابعة اليدوية.

وفي ما يلي بيانٍ لهذه الإستراتيجيات الثلاثة:

أولاً: تقييم مخاطر الرقابة بناءً على تقييم رقابات المستخدم:

يقوم العميل في حالات كثيرة بتصميم إجراءات رقابة يدوية مترافقة مع عمليات المعالجة الإلكترونية، بحيث يقوم مستخدمو الأجهزة لدى العميل بمقارنة مخرجات الحاسوب مع المستندات المؤيدة لتلك العمليات يدوياً، وإن توفر هذه الإجراءات يساعد المدقق في إختبار الرقابة مباشرة كما في النظام اليدوي، وهذا ما يطلق عليه التدقيق حول الحاسوب. حيث أن المدقق ليس بحاجة إلى القيام بإجراءات الفحص المعقدة لبرامج الحاسوب وعمليات التشغيل(نور، 2007 :69).

ثانياً: التخطيط لتقييم مخاطر الرقابة بشكل منخفض بناء على الرقابات العامة وإجراءات المتابعة اليدوية:

في بعض الحالات يكون لدى الشركات مستوى مرتفع من الرقابة الإدارية يمكنها من تحقيق مستوى مرتفع من تدقيق العمليات التي تخضع لمسؤولياتهم، لكن هذا المستوى قد لا يمكّن المدقق من تقييم مخاطر الرقابة بشكل منخفض، وكنتيجة لذلك فإن المدقق قد يقوم بالتخطيط لإستخدام إستراتيجية لتقييم مخاطر الرقابة بشكل منخفض بناءً على رقابات التطبيق، وهذا يتطلب من المدقق ثلاثة أمور تشمل (مسعود، 2004 :125):

1- القيام بإختبار رقابات التطبيق:

أي أنه إذا رغب المدقق في الإعتماد على رقابة تطبيقات الحاسوب، فإنه يتوجب عليه أن يقوم بإختبارها مباشرة عن طريق إستخدام وسائل تدقيق بإستخدام الحاسوب.

2- إختبار الرقابات العامة على الحاسوب:

تزود الرقابات العامة المدقق بنوع من الثقة من أن التطبيقات مصممة بشكل ملائم وأن أي تغييرات تمت كما هو مصرح بها، وهذا يوفر مزيد من الثقة لدى المدقق بالأدلة التي سيحصل عليها.

3- إختبار إجراءات المتابعة اليدوية للإستثناءات التي تمت ملاحظتها من خلال رقابات التطبيق.

ثالثاً: التخطيط لتقييم مخاطر الرقابة بشكل مرتفع بناءً على الرقابات العامة وإجراءات المتابعة:

قد يخطط المدقق لإستراتيجية تعتمد على الإجراءات التحليلية أو الإختبارات التفصيلية، وذلك في حالة التخطيط لاعتماد مخاطر رقابة عالية، وفي هذه الحالة، فإن المدقق يعتمد إستراتيجية تركز على أدلة تتعلق بفاعلية الرقابات العامة وإجراءات المتابعة اليدوية ويستطيع المدقق الحصول على معلومات عن فعالية رقابات التطبيقات من خلال الإستفسار من الأفراد الذين يقومون بإجراءات المتابعة اليدوية (مسعود، 2004 :125) .

2-1-28 إدارة المخاطر

إن إدارة المخاطر هي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها، تتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها. فإن إدارة المخاطر التقليدية تركز على المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية (مثل الكوارث الطبيعية، الحرائق، الحوادث، الموت والدعاوى القضائية) ومن جهة أخرى، فإن إدارة المخاطر المالية تركز على تلك المخاطر التي يمكن إدارتها بإستخدام أدوات المقايضة المالية،

بغض النظر عن نوع إدارة المخاطر، فإن جميع المصارف الكبرى، وكذلك المجموعات والمصارف الصغرى لديها فريق مختص بإدارة المخاطر (نور، 2007 :70).

في حالة إدارة المخاطر المثالية، تتبع عملية إعطاء الأولويات، بحيث أن المخاطر ذات الخسائر الكبيرة وتكون إحتمالية حدوثها عالية فإنها تعالج أولاً، بينما المخاطر ذات الخسائر الأقل وإحتمالية حدوث أقل تعالج فيما بعد. فعملياً قد تكون هذه العملية صعبة جداً، كما أن الموازنة ما بين المخاطر ذات الإحتمالية العالية والخسائر القليلة مقابل المخاطر ذات الاحتمالية القليلة والخسائر العالية قد تتم إدارتها بشكل غير صحيح. وإن إدارة المخاطر غير الملموسة تعرف نوع جديد من المخاطر وهي تلك التي تكون إحتمالية حدوثها 100% ولكن يتم تجاهلها من قبل البنك وذلك بسبب الافتقار لمقدرة التعرف عليها (مسعود، 2004 :129) ومثال على ذلك، مخاطر المعرفة والتي تحدث عند تحقيق معرفة ناقصة، وكذلك مخاطر العلاقات وتحدث عند وجود تعاون غير فعال. إن هذه المخاطر جميعها تقلل بشكل مباشر من إنتاجية العاملين في المعرفة وتقلل فاعلية الإنفاق والربح والخدمة والنوعية والسمعة ونوعية المكاسب. كذلك تواجه إدارة المخاطر صعوبات في تخصيص وتوزيع المصادر وهذا يوضح فكرة تكلفة الفرصة، حيث أن بعض المصادر التي تنفق على إدارة المخاطر كان من الممكن أن تستغل في نشاطات أكثر ربحاً (أبو كميل، 2011 :49).

2-1-29 الاتصال والتقرير

تؤثر تقارير المراجعة على العلاقة بين الإدارة وفريق المراجعة الداخلية، حيث تؤدي تقارير المراجعة الداخلية التقليدية إلى توتر هذه العلاقة نظراً لتركيزها على الأخطاء والجوانب السلبية للأداء. وهو ما يزيد من إحتمال عدم تنفيذ الإدارة لما يرد بها من توصيات. وللتغلب على تلك المشكلة يجب (ذنيبات، 2007 :285):

1. أن تتضمن التقارير تعليقاً على الجوانب الإيجابية في العملية التي تم مراجعتها، بما يؤدي لنوع من التوازن بين الجهود الفعّالة للإدارة وما حدث من أخطاء. ومن ثم تكون أكثر قبولاً وتحفيزاً لتنفيذ ما ورد بها من توصيات.
2. عقد ورشة عمل بين المراجعين القائمين بعملية المراجعة والإدارة المسئولة عن العملية التي تم مراجعتها قبل إعداد التقرير، بهدف التأكيد على صحة القضايا التي حددها المراجعون، ومناقشة الحلول المقترحة مع الإدارة بما يضمن قبولها لنتائج المراجعة التي سترد بالتقرير.
3. يجب أن تكون التقارير معبرة بالإختيار ودقيقة عمّا يريد فريق المراجعة توصيله للجهة مستلمة التقرير بما يضمن قراءته والعمل بما ورد فيه.

2-1-30 الوسائل التي يستخدمها المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق:

أشارت المادة (201) من قانون الشركات الاردني رقم 22 لسنة 1997 المعدل إلى أن "يكون مدقق الحسابات مسئولاً تجاه كل من البنك التي يقوم بتدقيق حساباتها سارية المفعول أو واجباته التي تقتضيها معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة أي بسبب إصدار بيانات مالية غير مطابقة للواقع بشكل جوهري أو عن مصادقته على هذه البيانات ويسأل المدقق عن تعويض الضرر الذي يلحقه بالمساهم أو الغير حسن النية بسبب الخطأ الذي إرتكبه، وإذا كان للبنك أكثر من مدقق حسابات، واشتركوا في الخطأ كانوا مسؤولين بالتضامن وفق أحكام هذه المادة". كما أشارت المادة (278) من قانون الشركات الأردني إلى أنه "يعاقب مدقق الحسابات الذي يصادق على تنظيم ميزانية أي بنك وحسابات أرباحها وخسائرها بصورة غير مطابقة للواقع أو تضمين تقرير مجلس إدارتها أو تقرير مدققي حساباتهم بيانات غير صحيحة والإدلاء إلى هيئتها العامة بمعلومات غير صحيحة أو كتم معلومات إيضاحات يوجب القانون ذكرها، وذلك بقصد إخفاء حالة الشراكة الحقيقية عن المساهمين أو ذوي العلاقة، بالإضافة إلى توزيع أرباح صورية مطابقة لحالة

البنك الحقيقية بالحبس من سنة إلى ثلاث سنوات وبغرامة لا تقل عن ألف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار".

كما أشارت المادة (280) من قانون الشركات رقم 22 سنة 1997 وتعديلاته إلى أن "مدقق الحسابات، الذي يخالف أحكام هذا القانون بتقديم تقارير أو بيانات لا تتفق وواقع حسابات البنك التي قام بتدقيقها، قد يعتبر أنه ارتكب جرماً ويعاقب عليه بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تزيد عن ثلاث سنوات أو بغرامة لا تقل عن ألف دينار أو كلتا العقوبتين، إذا ارتكب عن قصد أو نتيجة إهمال جسيم أياً من الأفعال التالية: دون بيانات كاذبة في أي تقرير أو حسابات أو وثيقة قام بإعدادها أثناء مزاولة المهنة. ووضع تقريراً مغايراً للحقيقة أو في أي وثيقة متعلقة بمزاولة المهنة. "

كما نصت المادة (35) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 على الآتي" على أنه إذا إرتكب المحاسب القانوني أو المتدرب أي مخالفة لأحكام القانون والأنظمة الصادرة بمقتضاه أو أخل بواجبات عمله أو بقواعد السلوك المهني أثناء ممارسة المهنة أو إرتكب أي تصرف يسيء إلى كرامتها وكرامة العاملين فيها يحال إلى اللجنة التأديبية". كما أشارت المادة (36) من قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003 "بأن توقع اللجنة التأديبية بالمحاسب القانوني المخالف أي من العقوبات التالية:

- التنبيه أو الإنذار الخطي.
- تعليق التسجيل وإيقاف العمل بإجازة المزاولة لمدة لا تزيد على سنتين.
- إلغاء إجازة المزاولة وشطب أسم المحاسب القانوني نهائياً من سجل المزاولة".

وينص معيار التدقيق الدولي رقم (240) بشأن مسؤولية المدقق في إعتبار الإحتيال والخطأ بأن المسؤولية الرئيسية لمنع وإكتشاف الخطأ والإحتيال تقع على كل الأشخاص المكلفين

بالرقابة في المنشأة وإدارتها، والمسؤوليات الخاصة بكل من الأشخاص المكلفين بالرقابة والإدارة يمكن أن تختلف حسب المنشأة ومن بلد لآخر، وتحتاج الإدارة، وبإشراف الأشخاص المكلفين بالرقابة، إلى وضع الأسلوب الصحيح. حيث إن إعداد القوائم المالية وإستخراج موازين المراجعة ليس من وظيفة المراجع، وإنما من مسئولية الإدارة، لذلك فإن الإدارة هي المسئولة عن الكشف عن الأخطاء، وعرض القوائم المالية بصورة صحيحة، وعرضها على المراجع. كما أن عمل المدقق ليس اكتشاف الخطأ وإنما العمل على تقليل حدوثه، فإذا استطاع المدقق تحديد مواطن الضعف في الرقابة الداخلية، أو الأخطاء قبل أن ترتكب، واقترح علاجها فإن عمله يصبح أكثر فائدة للمشروع (نور، 2007 :71).

كذلك على المُراجع أن يكون حريص عند تقديمه لكشف الأخطاء على إظهاره بأن أسباب الأخطاء الواردة في الكشف هي أسباب لا تتعلق بسوء تقدير الموظف وغير مقصودة وذلك لتسهيل قبولها من قبل الموظف المختص. وأن لا يقوم المراجع بتصحيح الأخطاء وتسجيلها في الدفاتر، وإنما يقوم بإقتراح التصحيح على موظف الحسابات المختص. مع مراعاة عدم فتح حسابات جديدة، بل الإقتصار على الحسابات الموجودة بالدفاتر، وعلى ألا يتم التصحيح مباشرة على حساب الأرباح والخسائر لأنه يستعمل فقط عند إقفال الدفاتر، حيث أن جميع العمليات سبق وأن أثرت في الحسابات المختلفة، وبالتالي أي تصحيح للخطأ في عمليات سبق وسجلت يجب أن يؤثر في هذه الحسابات.

2-1-31 نطاق عملية التدقيق :

إن مصطلح (نطاق التدقيق) كما ورد في الفقرة السابعة من المعيار رقم (200)، يشير إلى إجراءات التدقيق التي تعتبر ضرورية في بعض الظروف لتحقيق الهدف من عملية التدقيق، وإن الإجراءات المطلوبة لتنفيذ عملية التدقيق تستند إلى المعايير الدولية للتدقيق يجب أن يحددها

المدقق بعد أخذه بعين الإعتبار متطلبات هذه المعايير، والهيئات المهنية ذات الصلة بالموضوع والقوانين والتعليمات، وشروط عقد التكليف بالتدقيق ومتطلبات تقديم التقرير في الحالات الموجبة لذلك. وبالإضافة لذلك، يجب أن يتضمن تقرير المدقق بيانياً يوضح أن عمله قد خطط وتم تنفيذه للحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية خالية من الأخطاء الجوهرية. كما يجب أن يذكر المدقق في تقريره بأن أعمال التدقيق التي تناولها تشمل ما يلي:(المجمع العربي، 2001).

أ. الفحص الإختباري للقرائن المؤيدة للمبالغ والقيم والإفصاحات الواردة بالقوائم المالية.

ب. تقويم المبادئ المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

ج. تقويم التقديرات المحاسبية التي قامت بها الإدارة لإعداد القوائم المالية.

د. تقويم العرض الشامل للقوائم المالية.

تعد مسئولية المراجع عن إكتشاف الأخطاء المادية والمخالفات الموجودة في القوائم المالية هي الفجوة الأساسية التي أثارت اهتمام جميع المهتمين بمهنة المحاسبة والمراجعة نظراً لتأثيرها على عملية إتخاذ القرار، ويتوقع المجتمع من المراجع وجود تأكيد مطلق بعدم وجود خطر المراجعة، بينما لا يمكن عملياً تحقيق ذلك نظراً لقيود الوقت والتكلفة المرتبطة بالحصول على أدلة الإثبات ولهذا تنحصر مسئولية المراجع في إبداء رأي فني محايد عن عدالة القوائم المالية وعدم إحتوائها على أخطاء مادية أو مخالفات وفقاً لمبدأ التأكد المعقول، فإن إبداء المراجع لرأيه الفني المحايد في عدم إحتواء القوائم المالية على أخطاء مادية أو مخالفات يتضمن درجة من المراجعة، وحتى أوائل القرن العشرين كان الهدف الأساسي من عملية المراجعة هو إكتشاف الأخطاء المادية والمخالفات والتحقق من الإلتزام بالمعايير المحاسبية، حيث أن اقتصار عملية المراجعة على تحقيق ذلك الهدف في ذلك الوقت يرجع إلى الأسباب الآتية:

1. لم تكن هناك قوانين تنص على ضرورة إجراء المراجعة ، كما أن هيئة سوق المال لم تكن موجودة، بالتالي فإن التقارير المالية لم تكن في متناول المساهمين.
2. إستخدام المراجع أدلة إثبات داخلية كأساس لإثبات صحة أرصدة العمليات الحسابية ولم يستخدم أدلة إثبات خارجية نظراً لعدم وجود خبرة في التعامل معها.
3. عمليات المراجعة كانت تشمل إختبار كافة تفاصيل العمليات (مراجعة شاملة) بناءً على رغبة الإدارة بهدف توفير الضمان الكافي لعمليات المنشأة.

2-1-32 التدقيق الخارجي في البنوك التجارية :

لقد إهتمت المعايير الدولية بالدور الذي يقوم به المدقق الخارجي للمصرف، وحدد الهدف الرئيس لعملية تدقيق البنك من قبله وهو: "تمكين المدقق من إبداء الرأي فيما إذا كانت البيانات المالية المنشورة للبنك تعبر بصورة حقيقية وعادلة عن المركز المالي للبنك ونتائج نشاطه للفترة التي أعدت هذه البيانات لها"(معايير التدقيق الدولية، 2001). كما أشارت الفقرة رقم (24) من البيان الدولي رقم (1004) إلى أن المدقق لكي يكون رأياً حول البيانات المحاسبية الأساسية ومصادر المعلومات الأخرى موثوقة وكافية لإعداد البيانات المالية على أساسها، كما أن المدقق يسعى لتحقيق هذا الغرض من خلال:

- دراسة وتقييم النظام المحاسبي ونظام الرقابة المالية التي يرغب في الإستناد إليهما.
- إختبار وتشغيل الضوابط الرقابية للمساعدة في تحديد طبيعة ومدى وتوقيت إجراءات التدقيق الأخرى.
- القيام بالإختبارات والإستفسارات والإجراءات الأخرى للتأكد من صحة المعادلات المحاسبية وأرصدة الحسابات.

إن عملية المدقق الخارجي للبنك يكون مركزاً على التأكد من صحة وعدالة المركز المالي ونتائج عمليات البنك خلال فترة التدقيق، والدليل بالنسبة للمدقق ذات أهمية بالغة، حيث يعتمد عليه عند إصدار رأيه في عدالة القوائم المالية، والتي بدورها تعد مشكلة بالنسبة للمدقق فهي عبارة عن قيم مالية بعضها يمثل وقائع حدثت فعلاً، وبالتالي فإن لها درجة اليقين، وبعضها الآخر عبارة عن تقديرات حكمية أعدت في إطار قواعد محاسبية متعارف عليها، وهنا لا بد أن يدخل في تقديرها الإعتبارات الشخصية والحكم الشخصي لمعدها، والذي يعتمد في صحة تقديره على درجة الكفاءة والخبرة التي يتمتع بها. ونظراً لأن البنوك تتولى معاملات ذات خواص معقدة ومهمة ضمنياً، والتي قد لا تكون ظاهرة في التوثيق المستعمل لمعالجة هذه المعاملات وإدخالها في سجلات البنك، وينتج عن ذلك مخاطر بأنه قد لا تكون كافة أوجه المعاملة قد سجلت كاملة أو صحيحة، وعليه فإن المدقق يحتاج إلى أن يمتلك فهماً جيداً لطبيعة المعاملات (المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، 2001).

ومع ذلك، فإن هذا لا يمنع وجود بنود لا تفصح عنها القوائم المالية لتعذر حصول المدقق على الدليل بوجودها، وبالتالي ربما يعرضه ذلك للمساءلة في حالة ما يثبت أنها موجودة ولم يبذل العناية المهنية الكافية لإثبات وجودها. وبالرغم أنه من المقبول عملياً أن " عملية التدقيق"، تتمثل في مراجعة إختبارية وليست شاملة لجميع العمليات، فإنه لا بد للمدقق أن يعتمد على نظام الرقابة الداخلية إلى درجة تجعله يتأثر بهذا النظام عند وضعه خطة التدقيق، ومن البديهي أنه كلما كان نظام الرقابة الداخلية فعالاً، كلما زادت درجة إعتماد المدقق عليه في إختيار نوعية وحجم العينات التي يقوم بتدقيقها.

2-2 الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يلي:

1. **دراسة الشحادة، عبد الرزاق؛ وعبشو، عمران (2016)، بعنوان: "مجالات تطوير جودة أداء مكاتب التدقيق الخارجي في بيئة الأعمال الأردنية"** هدفت هذه الدراسة بشكل أساسي إلى تحديد المجالات والتي يمكن من خلالها تحسين جودة التدقيق الخارجي في بيئة الأعمال الأردنية. أما أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة فهي أن هناك تأثير واضح لمتغيرات الدراسة المتمثلة بوجود نظام للرقابة على جودة الأداء، واستخدام تقنية المعلومات من قبل مكاتب التدقيق على تحسين جودة خدمات التدقيق في بيئة الأعمال الأردنية. أما أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة فهي ضرورة تفعيل وسائل الرقابة على الأداء في مكاتب التدقيق الاعتماد على تقنية المعلومات ونظم المعلومات الحديثة.

2. **دراسة صالح، خالد عبد العزيز (2016)، بعنوان: مسئولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة (بالتطبيق على ديوان المراجعة القومي)**، هدفت هذه الدراسة إلى معرفة المخاطر المحيطة بعمل المراجع الخارجي عند قيامه بتنفيذ المراجعة، وبيان مسئوليات المراجع القانونية والمهنية، وتوضيح أثر تلك المخاطر على نمطية أداء عملية المراجعة، وأتبع الباحث المنهج التاريخي في عرض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع البحث، كذلك اعتمد المنهج الإستنباطي. ومن النتائج التي توصل إليها الباحث، أن عملية المراجعة تبدأ بتقدير المخاطر الرقابية، وأن عملية تقويم المخاطر الرقابية بواسطة المراجع الخارجي تحدد مسار المراجعة، كما أن الدعاوى المرفوعة ضد المراجع الخارجي أغلبها نتاج إبداء المراجع رأيه غير المتحفظ بالتحريفات الجوهرية، وإن توقع المراجع بوجود المخاطر المتلازمة يعتمد على عنصر الأهمية النسبية لعناصر القوائم المالية.

3. **دراسة عاروري، إبراهيم محمود (2015)، بعنوان: العوامل المؤثرة في التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وأثرها على جودة التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الأردنية.** هدفت هذه الدراسة التعرف إلى العوامل المؤثرة في التدقيق القائم على مخاطر الأعمال، وأثرها على جودة التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الأردنية، ومن أجل ذلك قام الباحث بتصميم استبانة تم عرضها على مختصين في مجال الدراسة ومن ثم تحكيمها، وتكونت الاستبانة في صورتها النهائية من خمسة محاور أساسية. وقد تم توزيعها على عينة الدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة من شركات تدقيق الحسابات المنتخبة للتدقيق، وإصدار القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية البالغ عددها أربع شركات، وتم إختيار عينة قصدية من مجتمع الدراسة بنسبة (75%)، أي شركات التدقيق المعنية بالتدقيق على البنوك التجارية الأردنية فقط، حيث تم توزيع (80) إستبانة على عينة الدراسة، وتم إسترجاع (77) إستبانة صالحة للتحليل الإحصائي، وتم إستبعاد خمس استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل الإحصائي، وتم إستخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية الملائمة من خلال برنامج SPSS. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر ذو دلالة إحصائية على مستوى تطبيق التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في البنوك التجارية الأردنية، كما أظهرت وضوح مفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الأردنية.

4. **دراسة جبار (2011) ، بعنوان: "مخاطر التدقيق واثرها على جودة الاداء ومصداقية النتائج (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية)"**، هدفت الدراسة إلى أن التطور المتزايد أصبح أمراً يهدد نتائج عمل مدقق الحسابات، لذا أستوجب الأمر دراسة هذه المخاطر والعوامل المؤثرة فيها من خلال تحديدها وتقدير مستوياتها واحتمالات حدوثها وأخذها بالحسبان عند التخطيط والتنفيذ لإجراءات التدقيق بهدف تقليل أثرها، لذا ينبغي

التعرف عليها بفاعلية ودراسة العوامل المؤثرة فيها بغية تقدير درجات المخاطر والتعرف على المجالات التي ترتفع فيها وأخذ المستويات المقدرة لها في الإعتبار وإتخاذ كل ما من شأنه تخفيض حدة تأثيرها في القوائم المالية ومن ثم تقليص مخاطر إبداء رأي تدقيقي غير مناسب إلى أدنى مستوى ممكن ومقبول، ذلك لأن رأي المدقق يتسم بالأهمية والخطورة، وله تأثير في جهات عديدة، فعلى ضوئه تتخذ مواقف وتتخذ قرارات، ولهذا يجب أن يكون هذا الرأي بمستوى من الجودة ليفي بمتطلبات مستخدمي القوائم المالية. وان التعرف على تلك المخاطر وتقديرها يعد أمراً مهما لتعزيز فاعلية الأداء والوصول إلى نتائج منطقية وبمستوى من الجودة، لذا يمكن تلخيص مشكلة البحث بوجود مخاطر للتدقيق تؤثر على جودة نتائج الأعمال وعدم الإهتمام بتقدير تلك المخاطر وتأسيساً على ذلك فإن هذا البحث يهدف إلى دراسة وتحديد مخاطر التدقيق بالشكل الذي يسهم في بناء منهجية علمية وعملية سليمة وبما ينسجم مع معايير جودة الاداء من خلال الاستعانة بالعديد من الاجراءات والوسائل للوصول الى جودة اداء مهني.

5. Matarneh (2011), The Commitment of Jordanian Auditors to Assess Audit Risks.

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى قيام مدققي الحسابات في الأردن بتقييم المخاطر الملازمة، ومخاطر الرقابة ومخاطر الإكتشاف عند تدقيق القوائم المالية، وإعتمدت الدراسة المنهج التحليلي، كما اعتمد الباحث الاستبانة كأداة لجمع البيانات من خلال توزيعها على عينة مكونة من (70) مدققاً أردنياً. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك التزاماً من قبل مدققي الحسابات في الأردن في تطبيق إجراءات عملية التدقيق، والقيام باختبار وتقييم نظام الرقابة الداخلية بشكل سليم وذلك عند تقييم مخاطر الرقابة، وقدم الباحث مجموعة من

التوصيات أهمها أنه يجب أن يكون تعاون كبير بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي خلال عملية التدقيق، إذ يؤدي هذا التعاون إلى تخفيض خطر الغش في القوائم المالية.

6. **دراسة عودة، علاء الدين صالح (2011)، بعنوان: أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي،** هدفت هذه الدراسة إلى تحديد آثار تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في شركات التدقيق الأردنية على جودة التدقيق الخارجي، وتقديم التوصيات المفيدة لشركات التدقيق حول إيجابيات وسلبيات تطبيق منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال. وتكون مجتمع الدراسة من المكاتب الـ(13) الأكبر في الأردن (ومعظمها له إرتباط عالمي)، أما عينة الدراسة فقد بلغ حجمها (165) مدققاً وزعت عليهم الاستبانة بطريقة عشوائية، حيث تم استرداد (83) استبانة أي ما نسبته (50%) من مجموع الاستبانات الموزعة، أستخدمت الاستبانة كأداة قياس تم تصميمها لجمع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة، واستخدم الباحث الأساليب الإحصائية الملائمة. وأظهرت نتائج الدراسة وجود أثر لمفهوم التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في تحقيق قيمة مضافة لعملاء التدقيق، وفي تخفيض مخاطر التدقيق، وفي توجيه إجراءات التدقيق الخارجي نحو أمور أكثر أهمية في التدقيق، وفي دعم إستقلالية المدقق، وفي التطبيق الفعال لرقابة الجودة على أعمال التدقيق الخارجي، وهذا وبالرغم من وجود الأثر المشار إليه، إلا أنه لم يكن حسب آراء عينة الدراسة كبيراً بشكل عام، وخاصة في مجالات دعم إستقلالية المدقق والتأثير في كل كلفة وأتعاب المدقق.

7. **دراسة كرسوع (2008)، بعنوان: "مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة"**. هدفت هذه الدراسة إلى المساهمة في تقليل مخاطر التدقيق التي قد يتعرض لها المدقق الخارجي أثناء عملية

التدقيق، اعتمدت الباحثة الاستبانة كأداة للدراسة تم توزيعها على مكاتب التدقيق في قطاع غزة، وتم اعتماد المنهج التحليلي، الذي توصلت الدراسة من خلاله إلى أن إستخدام العينة الإحصائية بشكل صحيح، يؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق، ومن الأمور المهمة التي تؤدي إلى تخفيض مخاطر التدقيق التأكد من دقة وصحة التقديرات المحاسبية، ومن التوصيات التي خرجت بها الباحثة أنه يتوجب على المدقق الخارجي تطبيق أساليب العينة الإحصائية بشكل سليم، من أجل تخفيض مخاطر التدقيق.

8. **دراسة المخادمة والرشيد (2007) بعنوان:" أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق**"، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على بعض العوامل التي من المتوقع أن تؤثر في كفاءة أداء عملية التدقيق في مكاتب التدقيق الأردنية، وهذه العوامل تتضمن؛ أهداف المراجعة التحليلية، وإجراءات المراجعة التحليلية، والمعوقات التي تحد من تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة أسلوب الاستبانة الموجهة إلى المدققين العاملين بمكاتب التدقيق بالأردن وأعضاء جمعية المحاسبين القانونيين وأعضاء هيئة التدريس. وقد أظهرت النتائج، أن مكاتب التدقيق ترتكز بشكل أساسي على إجراءات المراجعة التحليلية في عملياتها وتؤكد على اهميتها في تعزيز نتائج التدقيق، وأنه يوجد علاقة بين أهداف المراجعة التحليلية وإجراءاتها وكفاءة عملية التدقيق.

9. **Kotchetova, ,Kozloski,& Messier (2006), "Linkages between Auditors Risk Assessment in A risk-Based Audit".**

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تقييم مخاطر التدقيق من خلال منهج مخاطر التدقيق والمعايير الخاصة بتقييم مخاطر التدقيق، إذ قام الباحثون بإختبار مجموعة من الفرضيات المتعلقة بتحديد المدققين لمخاطر الأعمال وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى المنظمة وأدائهم للعمليات التحليلية والعمليات المرتبطة بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية

على مستوى الحسابات. وأظهرت النتائج أن تقييم المدققين لمخاطر وجود أخطاء جوهرية على مستوى الحسابات يرتبط مباشرة مع تقييم المدققين لمخاطر الأخطاء الجوهرية على مستوى المنظمة، وعندما يقيم المدقق خطر وجود أخطاء جوهرية على مستوى الحسابات، فإن حكم المدقق يتأثر من خلال تقييم المخاطر على مستوى العمليات وليس على مستوى تقييم مخاطر المنظمة ككل.

10. Elder ,& Allen (2003) A Longitudinal Field Investigation of Auditor Risk Assessment and Sample Size Decisions".

هدفت هذه الدراسة إلى فحص التغيرات الحاصلة في تقييم مخاطر التدقيق من قبل مدققي الحسابات، وكذلك التغيرات الحاصلة في حجم عينة أدلة التدقيق، وذلك باعتمادها على المنهج الوصفي التحليلي ومن خلال المعلومات التي تم جمعها من(ثلاث شركات تدقيق خلال خمس سنوات من (1994 الى 1999)، وتوصلت الدراسة إلى أن مدققي الحسابات يعتمدون على الرقابة وعلى تقييم المخاطر الملازمة أقل من المستوى المرتفع في معظم عمليات تدقيق الحسابات وأن معدل أحجام العينات انخفض في الفترة التي قامت بها الدراسة. بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة قوية بين تقييم المخاطر الملازمة وحجم عينة الأدلة المنوي جمعها وكان هناك علاقة محددة وضعيفة بين مخاطر الرقابة وحجم عينة الأدلة.

11. **دراسة القريقري (2002)، بعنوان: "العوامل المؤثرة في تقييم المراجع الخارجي للخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة**، هدفت هذه الدراسة للتعرف على مدى تأثير عوامل محددة على تقييم المدقق الخارجي لمستوى الخطر الحتمي، وذلك عند التخطيط لعملية التدقيق، واعتمد الباحث الاستبانة كأداة للدراسة، إذ تم توزيع (16) استبانة على مكاتب المحاسبة والتدقيق العاملة في مدينة جدة، وتم الاعتماد على المنهج التحليلي، والتي

توصلت الدراسة من خلاله إلى عدة نتائج أهمها، أن مدققي الحسابات في المملكة العربية السعودية يقيمون العوامل المؤثرة على الخطر الحتمي بشكل مناسب، ومن النتائج الأخرى أن المؤهل العلمي للمدققين ليس له تأثير في تقييم مجموعات العوامل الأربعة، على عكس المؤهل العملي الذي كان له تأثير على هذه المجموعات.

2-3 ما يميز هذه الدراسة:

لقد تبين من الدراسات السابقة أن بعضها يركز على دور المدقق الخارجي في التعرف على المخاطر التي تواجه عملية التدقيق بشكل عام، بينما ما يميز الدراسة الحالية بكونها تناولت أحد المواضيع المهمة بالنسبة للبنوك التجارية ومكاتب التدقيق والمدقين الخارجين كونها تحاول دراسة تحليل دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق (الإكتشاف، الملازمة، الرقابة) من وجه نظر المدقيين الخارجيين في مكاتب التدقيق وتمتاز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في مجتمع وعينة الدراسة والذي يتمثل في المدقيين الخارجيين في مكاتب التدقيق الأردنية حيث أن لاتوجد دراسة سابقة تناولت دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البيئة الأردنية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 تمهيد

3-2 منهج الدراسة

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها

3-4 أداة الدراسة ومصادر جمع البيانات

3-5 صدق أداة الدراسة وثباتها

3-6 تصحيح أداة الدراسة

3-7 المعالجة الإحصائية

3-8 متغيرات الدراسة

الفصل الثالث

منهجية الدراسة (الطريقة والإجراءات)

3-1 تمهيد:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدِّراسة، إضافة إلى مجتمع الدِّراسة وعينتها وأداتي الدِّراسة التي تم إستخدامها والإجراءات اللازمة للتحقق من صدق وثبات أداة الدِّراسة والإجراءات والطرق الإحصائية التي تم إستخدامها في تحليل البيانات للوصول إلى معرفة نتائج هذه الدِّراسة.

3-2 منهج الدراسة:

تم إستخدام المنهج الوصفي المسحي من المنهج الملائم لأغراض هذه الدراسة في تحليل بيانات الدراسة، وتم إستخدام المنهج الوصفي في تغطية الجانب النظري من هذه الدراسة .

3-3 مجتمع الدراسة وعينتها:

تم إختيار عينة عشوائية بسيطة من المدققين الخارجيين في مكاتب التدقيق، حيث تم توزيع وجمع (71) إستمارة من مجتمع الدراسة الكلي.

خصائص أفراد عينة الدراسة:

جدول (3−1): التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي، الشهادة المهنية، المسمى الوظيفي، العمر، عدد سنوات الخبرة في مجال عمل التدقيق، عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التدقيق

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	ماجستير	32	45.1
	بكالوريوس	39	54.9
	المجموع	71	100.0
الشهادة المهنية	يوجد	69	97.2
	لا يوجد	2	2.8
	المجموع	71	100.0
العمر	أقل من 30 سنة	23	32.4
	30−أقل من 40 سنة	32	45.1
	40−أقل من 50 سنة	16	22.5
	المجموع	71	100.0
عدد سنوات الخبرة في مجال عمل التدقيق	أقل من 5 سنوات	21	29.6
	5−أقل من 10 سنوات	28	39.4
	10 سنوات فأكثر	22	31.0
	المجموع	71	100.0
عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التدقيق	1−4	57	80.3
	5−8	6	8.5
	أكثر من 8	8	11.3
	المجموع	71	100.0

توضح بيانات الجدول رقم (3−1) خصائص أفراد الدراسة، فيلاحظ أن جميع أفراد الدراسة من حملة شهادتي البكالوريوس والماجستير، وكانت النسبة الأعلى لحملة شهادة البكالوريوس

والبالغة (54.9%)، فيما بلغت نسبة حملة شهادة الماجستير (45.1%)، ومن حيث الشهادات المهنية، يتضح أن الأغلبية حصلوا على شهادات مهنية وبنسبة (97.2%).

كما توضح بيانات الجدول توزيع أفراد الدراسة حسب العمر، فيلاحظ أن النسبة الأعلى تقع أعمارهم في الفئة العمرية 30 وأقل من 40 سنة والبالغة (45.1%)، ثم جاءت نسبة تمثيل الأفراد في الفئة العمرية أقل من 30 سنة والبالغة (32.4%)، ومن حيث سنوات الخبرة في مجال التدقيق، يتضح أن النسبة الاعلى من أفراد الدراسة كانت خبرتهم 5 أقل من 10 سنوات والبالغة (39.4%)، ثم جاءت نسبة ذوي الخبرة 10 سنوات فأكثر والبالغة (31%). أما من حيث عدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق، فيلاحظ أن النسبة الأعلى حصلوا على 4 دورات فأقل والبالغة (80.3%)، ثم الحاصلين على اكثر من 8 دورات بنسبة (11.3%)، فيما فقط (8.5%) حصلوا على 5–8 دورات تدريبية.

3–4 أداة الدراسة ومصادر جمع البيانات:

إداة الدراسة:

تم إعداد الصورة الأولية لأداة الدراسة بالإعتماد على الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة، وتم تقسيمها إلى الأقسام التالية:

القسم الأول: المؤهل العلمي، الشهادة المهنية، العمر، عدد سنوات الخبرة في مجال عمل التدقيق، عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التدقيق.

القسم الثاني: يقيس دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية بثلاثة مجالات هي:

مخاطر الإكتشاف: وتم قياسها من خلال الأسئلة من 1–15.

مخاطر الملازمة: وتم قياسها من خلال الأسئلة من 16-25.

مخاطر الرقابة: وتم قياسها من خلال الأسئلة من 26-37.

الإجراءات التي يمكن اتبعها لتقليل هذه المخاطر: وتم قياسها من خلال الأسئلة من 38-45.

مصادر جمع البيانات:

مصادر أولية: قام الباحث بالرجوع لجمعية المحاسبيين القانونيين الأردنيين للحصول على معلومات عن مكاتب التدقيق في الأردن، وتم توزيع الإستمارة التي تم إعدادها للحصول على معلومات من أفراد عينة الدراسة.

البيانات الثانوية: الكتب والمراجع ذات الصلة بالموضوع، والدوريات العلمية العالمية المتخصصة والنشرات والرسائل العلمية ذات الصلة بالموضوع، والمواقع الإلكترونية.

3-5 صدق أداة الدراسة وثباتها

للتأكد من صدق أداة الدراسة، تم استخدام صدق المحتوى من خلال عرضها على ستة من المُحكمين من الأساتذة المختصين، ومن ذوي الخبرة والكفاءة، من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الشرق الأوسط، جامعة الزيتونة، جامعة الإسراء. وذلك للتأكد من وضوح الصياغة اللغوية للفقرات وسلامتها، وصلاحيتها لقياس ما صممت لأجله، وقد طلب إلى المُحكّمين الحكم على جودة محتوى الفقرات ودرجة انتماء كل فقرة للبُعد الذي اندرجت تحته، إضافة إلى تقديم أية اقتراحات يرونها مناسبة سواء أكان بالحذف أم الدمج أم الإضافة، والملحق (2) يوضح أسماء المُحكمين. وقد اعتمد الباحث موافقة المُحكّمين على محتوى الفقرات وانتمائها للأبعاد، ولقد اقتصرت ملاحظات المُحكّمين على تعديل الفقرات من حيث الصياغة اللغوية، وتم الأخذ بتلك الملاحظات، وعليه أخذت الاستبانة بصيغتها النهائية والملحق (3) يبين ذلك.

ثبات الأداة:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم إستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cornobach Alpha) لإختبار الإتساق الداخلي لأداة الدراسة ومتغيراتها، وذهب (Hair et al, 1998) الى ان القيمة بين 0.6–0.7 هو الحد الأدنى لقبول وجود موثوقية. اما (Garson, 2006) فأشار الى القيمة 0.7 كحد الادنى لقبولها والقيمة 0.8 فما فوق كقيمة مؤكدة على ثبات اداة الدراسة. وبلغت قيمة معامل كرونباخ ألفا بين جميع فقرات المقياس (0.871)، وعلى مستوى المتغيرات، يتضح أن أعلى قيمة لمعامل ألفا كرونباخ لمتغير الإجراءات والتي بلغت (0.774)، فيما بلغت ادنى قيمة لمتغير دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الإكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية والبالغة (0.742)، أي أن قيم معاملات الثبات لجميع متغيرات ومجالات أداة الدراسة هي مقبولة لأغراض هذه الدراسة، والجدول رقم (3–2) يوضح ذلك.

جدول رقم (3–2) معاملات الإتساق الداخلي باستخدام معادلة كرونباخ ألفا

المتغير	عدد الفقرات	معامل الفاكرونباخ
1. دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الإكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	15	0.742
2. دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	10	0.771
3. دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر الرقابة في البنوك التجارية الأردنية	12	0.748
الإجراءات	8	0.774
جميع فقرات المقياس	45	0.871

3-6 تصحيح أداة الدراسة:

تم تصميم المقاييس وفق مقياس ليكرت الخماسي بحيث تأخذ الإجابات على الفقرات خمس درجات للقياس وهي (موافق بشدة، موافق، محايد، معارض، معارض بشدة) وأعطيت الأوزان (5، 4، 3، 2، 1) على التوالي، وبهدف تحديد درجة الموافقة تم ما يلي:

إستخراج مدى المقياس= 5-1= 4

قسمة مدى المقياس على (3) وهي عدد المستويات= 1.33 وهو طول الفئة.

واعتمدت الفئات التالية بناءً على متوسطات الإجابات:

1.00-:2.33 درجة موافقة منخفضة، درجة الأثر.

2.34-3.67: درجة موافقة متوسطة. درجة الأثر.

3.68-:5.00 درجة موافقة مرتفعة. درجة الأثر.

3-7 المعالجة الإحصائية:

لأغراض المعالجة الإحصائية تم إستخدام حزمة برمجيات (SPSS) لمعالجة البيانات، والتي تم إدخالها إلى الحاسوب، لإستخراج التكرارات، والمتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، وفقاً لأسئلة الدراسة، والأخذ بمستوى الدلالة ($a \leq 0.05$). وللإجابة عن أسئلة الدراسة أستخدمت الطرق الإحصائية التالية:

- إستخدام المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية لإستجابات أفراد الدراسة على فقرات المقياس والمتغيرات الفرعية.
- إستخدام إختبار (ت) للعينة الواحدة.
- تم إستخدام تحليل التباين (ANOVA)، واختبار شيفيه للاختبارات البعدية في حالة وجد فروق دالة احصائيا من تحليل التباين.

- إستخدام إختبار (ت) للعينات المستقلة لإختبار الفروق الثنائية.
- إستخدام إختبار (ت) للعينة الواحدة لإختبار الأثر.
- إستخدام إختبار الثبات بطريقة ألفا كرونباخ للإتساق الداخلي.

3-8 متغيرات الدراسة

ستشمل الدراسة المتغيرات الآتية:

1. **المؤهل العلمي** وله مستويات: دكتوراه، ماجستير، بكالوريوس.
2. **الشهادة المهنية** ويشمل على: CPA أمريكية، ACPA المجمع العربي للمحاسبين القانونين،JCPAD، CMA ،ACCA،CA بريطانية، أخرى، لا يوجد
3. **العمر** وله مستويات وهي: أقل من 30 سنة، 30- أقل من40 سنة، 40- أقل 50 سنة، 50 سنة فأكثر
4. **عدد سنوات الخبرة في مجال عمل التدقيق** وله مستويات وهي: أقل من 5 سنوات، 5- اقل من 10 سنوات، 10- أقل من 15سنوات، 15- أقل من 20 سنوات، 20 سنوات فأكثر
5. **عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التدقيق** وتشمل على: 1 حتى 4، 5 إلى 8، 8 دورات فأكثر، لم يلتحق بدورات

الفصل الرابع

عرض النتائج

4-1 تمهيد

4-2 النتائج الوصفية

4-3 إختبار فرضيات الدراسة

الفصل الرابع

عرض النتائج

4-1 تمهيد

يعرض هذا الفصل نتائج التحليل الإحصائي وإختبار فرضيات الدراسة وكما هو مبين بالتالي:

4-2 النتائج الوصفية:

أولاً: دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق.

يتكون دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق من ثلاث متغيرات هي على النحو التالي:

1. دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الإكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

جدول رقم (4-1): المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، والرتبة، ودرجة الموافقة (التأثير) لإستجابات أفراد الدراسة على متغير دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الاكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة/التأثير
.1	التأكد من إستخدام إجراءات تدقيق سليمة من قبل البنك يساعد في تخفيض مخاطر الإكتشاف.	4.24	0.60	1	مرتفعة
.2	وضع إجراءات تدقيق سليمة يساعد في تأمين مستوى دور مخاطر الإكتشاف.	4.03	0.53	3	مرتفعة
.3	التصنيف السليم لإجراءات التدقيق يؤمن مستوى آمن في الحد من مخاطر الإكتشاف.	4.03	0.68	4	مرتفعة
.4	تحديد نطاق عملية التدقيق بشكل دقيق يساعد في تخفيض مخاطر الإكتشاف.	3.86	0.54	9	مرتفعة

.5	العنايـة والإهتمـام فـي إختيـار أسـاليب المعاينـة الإحصائية يساعد في تحقيق نتائج على مستوى من الدقة.	3.90	0.56	8	مرتفعة
.6	مقارنة بيانات البنك مع بيانات النشاط للبنوك يساعد في زيادة دور المدقق في تخفيض مخاطر الإكتشاف.	3.96	0.73	6	مرتفعة
.7	مقارنة بيانات الفترة الحالية مع بيانات الفترة السابقة يساعد في التعرف على مكامن المخاطر إن وجدت.	3.85	0.60	11	مرتفعة
.8	وجود نظام محاسبي متكامل وفعال يزيد في تقليل الأخطاء.	3.83	0.59	12	مرتفعة
.9	تؤثر خبرة المدققين على مستوى المخاطر من خلال دقة تفسير النتائج.	3.80	0.69	14	مرتفعة
.10	معرفة ومهارة المدققين بمخاطر الإكتشاف لها دور مهم في تخفيض نسبة تلك المخاطر.	3.85	0.60	10	مرتفعة
.11	إبداء الرأي دون الإهتمام بعنصر الأهمية النسبية يؤثر سلباً على مخاطر الإكتشاف.	3.80	0.62	13	مرتفعة
.12	تقرير التحفظ للمدقق دون الأهمية النسبية يعني إحتمال وجود مخاطر الإكتشاف.	3.77	0.61	15	مرتفعة
.13	تعد الخبرة في مجال التدقيق عامل مهم في تقليل محاولات غش الإكتشاف.	4.23	0.66	2	مرتفعة
.14	بذل العناية في التعرف على مخاطر الغش والخطأ يؤمن تدني نسبة تلك المخاطر.	3.94	0.69	7	مرتفعة
.15	تتناسب مخاطر الإكتشاف المقبولة عسياً مع المخاطر الأخرى (الملازمة والرقابة)	3.99	0.73	5	مرتفعة
الدرجة الكلية		**3.94**	**0.29**	---	**مرتفعة**

يتضح من بيانات الجدول رقم (4-1) وجود درجة مرتفعة من الموافقة على متغير دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الإكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، فقد بلغ متوسط الإجابات الكلي لهذا المتغير (3.94) وإنحراف معياري (0.29). وعلى مستوى فقرات المتغير يتضح أن جميع الفقرات جاءت بدرجة مرتفعة، وكانت أعلى درجات الموافقة على الفقرة رقم (1) بمتوسط إجابات (4.24) وإنحراف معياري (0.60) وتنص على (التأكد من إستخدام

إجراءات تدقيق سليمة من قبل البنك يساعد في تخفيض مخاطر الإكتشاف). فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة رقم (12) بمتوسط إجابات (3.77) وإنحراف معياري (0.61) وتنص على (تقرير التحفظ للمدقق دون الأهمية النسبية يعني إحتمال وجود مخاطر الإكتشاف).

2. دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

جدول رقم (4-2): المتوسطات الحسابية، والإنحرافات المعيارية، والرتبة، ودرجة الموافقة (التأثير) لإستجابات أفراد الدراسة على متغير دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة/التأثير
.16	حسن التخمين والمعرفة في إحتساب التقديرات المحاسبية يقلل من مستوى أخطاء التدقيق.	3.93	0.72	6	مرتفعة
.17	المعلومات المحاسبية الواضحة والدقيقة يخفض من مستوى أخطاء التدقيق.	4.04	0.69	2	مرتفعة
.18	كثرة التغير في الإجراءات المحاسبية يؤدي إلى فتح المجال للتلاعب بالنتائج.	3.86	0.68	9	مرتفعة
.19	كثرة تغير أعضاء مجلس الإدارة يؤثر سلباً على إستقرار الإجراءات بما يتي ح المجال للأخطار.	3.94	0.65	4	مرتفعة
.20	موسمية النشاط يساهم في زيادة مستوى أخطاء الملائمة.	3.94	0.65	5	مرتفعة
.21	كثرة العمليات المالية تؤثر على مستوى أخطاء التدقيق.	3.92	0.67	7	مرتفعة
.22	إستخدام التطورات التكنولوجية يقلل من مستوى أخطاء التدقيق.	4.08	0.67	1	مرتفعة
.23	النظرة الشمولية لمخاطر التدقيق تساهم في تحديد مستوى الأخطار والعمل على تجاوزها.	3.96	0.73	3	مرتفعة
.24	الخبرة المهنية في مجال التدقيق يساهم في تحديد وتخفيض مستوى أخطار الملائمة.	3.85	0.69	10	مرتفعة

.25	وجود نظام رقابي جيد يساعد بشكل كبير على تقليل مستوى الأخطار المتعلقة بالملائمة.	3.87	0.63	8	مرتفعة
	الدرجة الكلية	**3.94**	**0.39**	---	**مرتفعة**

يتضح من بيانات الجدول رقم (4-2) وجود درجة مرتفعة من الموافقة على متغير دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، فقد بلغ متوسط الإجابات الكلي لهذا المتغير (3.94) وإنحراف معياري (0.39). وعلى مستوى فقرات المتغير يتضح أن جميع الفقرات جاءت بدرجة مرتفعة، وكانت أعلى درجات الموافقة على الفقرة رقم (22) بمتوسط إجابات (4.08) وإنحراف معياري (0.67) وتنص على (إستخدام التطورات التكنولوجية يقلل من مستوى أخطاء التدقيق). فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة رقم (24) بمتوسط إجابات (3.85) وإنحراف معياري (0.69) وتنص على (الخبرة المهنية في مجال التدقيق يساهم في تحديد وتخفيض مستوى أخطار الملائمة).

3. دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية

جدول رقم (4-3): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، ودرجة الموافقة (التأثير) لاستجابات أفراد الدراسة على متغير دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية

رقم الفقرة	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة/التأثير
.26	الموازنات التخطيطيه المطبقه بشكل فعال تؤثر في كشف الخلل وتجاوزه بالوقت المناسب.	3.97	0.68	5	مرتفعة
.27	يستخدم البنك التكاليف المعيارية بشكل كفؤ وفعال.	3.96	0.78	6	مرتفعة
.28	كفاءة وفاعلية المدقق في إستخدامه للأساليب العلمية في التدقيق له الأثر الإيجابي على تقليل المخاطر.	4.21	0.61	1	مرتفعة
.29	توفر التقارير الدوريه بيانات تساعد عند تحليلها كشف مواطن الانحراف وتعديله اولا باول.	4.00	0.51	3	مرتفعة

.30	تؤدي المحافظة على نظام مستمر للبرامج التدريبية للعاملين إلى تدني مستوى حدوث الأخطاء.	3.86	0.68	10	مرتفعة
.31	فعالية وكفاءة إجراءات حماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية (الرقابة المحاسبية) يقلل مستوى مخاط الرقابة.	3.89	0.73	8	مرتفعة
.32	يساهم ارتفاع مستوى فاعلية إجراءات أنظمة الضبط والرقابة على عمليات المنشأة اليومية (الضبط الداخلي) تأمين مستوى عالة من الدقة.	4.07	0.64	2	مرتفعة
.33	يؤثر نوع إجراءات التدقيق المطبقة في عملية الفحص في مستوى مخاطر الرقابة.	4.00	0.68	4	مرتفعة
.34	تحديد مسار لتدقيق جيد ومنظم يحقق أهداف البنك المتعلقة بإعداد البيانات المالية.	3.87	0.63	9	مرتفعة
.35	يهتم المدقق الخارجي بعملية تقدير المخاطر الرقابية قبل الشروع في عملية التدقيق.	3.92	0.67	7	مرتفعة
.36	تقدير مخاطر الخطأ والغش يساعد في وضع خطة جيدة للمراجعة.	3.75	0.63	12	مرتفعة
.37	وجود نظام رقابة داخلي جيد يساهم في تخطيط عملية الرقابة.	3.83	0.63	11	مرتفعة
	الدرجة الكلية	**3.94**	**0.34**	---	**مرتفعة**

يتضح من بيانات الجدول رقم (4-3) وجود درجة مرتفعة من الموافقة على متغير دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، فقد بلغ متوسط الإجابات الكلي لهذا المتغير (3.94) وإنحراف معياري (0.34). وعلى مستوى فقرات المتغير يتضح أن جميع الفقرات جاءت بدرجة مرتفعة، وكانت أعلى درجات الموافقة على الفقرة رقم (28) بمتوسط إجابات (4.21) وإنحراف معياري (0.61) وتنص على (كفاءة وفاعلية المدقق في إستخدامه للأساليب العلمية في التدقيق له الأثر الإيجابي على تقليل المخاطر). فيما كانت أدنى درجات الموافقة على الفقرة رقم (36) بمتوسط إجابات (3.75) وإنحراف معياري (0.63) وتنص على (تقدير مخاطر الخطأ والغش يساعد في وضع خطة جيدة للمراجعة).

ثانياً: الإجراءات التي يمكن إتباعها لتقليل هذه المخاطر

جدول رقم (4-4): المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والرتبة، ودرجة الموافقة لاستجابات أفراد الدراسة على الإجراءات التي يمكن اتباعها لتقليل هذه المخاطر في البنوك التجارية الأردنية

رقم الفقرة	الاجراء	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	درجة الموافقة
38.	التخطيط لعملية التدقيق بناءً على تقسيم إجراءات الرقابة الخارجية .	3.87	0.48	3	مرتفعة
39.	التخطيط لعملية التدقيق بناءاً على المعلومات التي أحصل عليها من أوراق العمل للسنوات السابقة.	3.83	0.68	4	مرتفعة
40.	التخطيط لعملية التدقيق بناءاً على المعلومات التي أحصل عليها من الإدارة بخصوص المخاطر المرتبطة بأنشطتها.	3.79	0.63	7	مرتفعة
41.	تنفيذ عملية التدقيق وفقاً لبرنامج تدقيق يحتوي على معظم إجراءات التدقيق الرئيسية.	3.94	0.61	2	مرتفعة
42.	استخدام الأساليب الإحصائية في تحديد حجم العينة.	3.94	0.65	1	مرتفعة
43.	استخدم الحاسوب في عملي وفي تنفيذ معظم إجراءات التدقيق.	3.77	0.64	8	مرتفعة
44.	أركز في تحديد مخاطر التدقيق على الأنشطة الرئيسية للمشروع والأنشطة التي حدثت بها التغير.	3.83	0.59	5	مرتفعة
45.	أركز في تحديد مخاطر التدقيق على الأنشطة المنفذة من قبل العاملين الجدد أو قليلي الخبرة.	3.82	0.59	6	مرتفعة
الدرجة الكلية		**3.85**	**0.34**	---	**مرتفعة**

يتضح من بيانات الجدول رقم (4-4) وجود درجة مرتفعة من الموافقة على الإجراءات التي يمكن إتباعها لتقليل هذه المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، فقد بلغ متوسط الإجابات الكلي للإجراءات (3.85) وإنحراف معياري (0.34). وعلى مستوى الإجراءات يتضح أن جميعها جاءت بدرجة مرتفعة، وكانت أعلى درجات الموافقة على الإجراء رقم (42) بمتوسط إجابات (3.94)

وإنحراف معياري (0.65) وينص على (استخدام الأساليب الإحصائية في تحديد حجم العينة). فيما كانت ادنى درجات الموافقة على الاجراء رقم (43) بمتوسط إجابات (3.77) وإنحراف معياري (0.64) وينص على(استخدم الحاسوب في عملي وفي تنفيذ معظم إجراءات التدقيق).

4-3 إختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية الأولى:

H01: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

لإختبار الفرضية الرئيسية الأولى والفرضيات الفرعية المنبثقة عنها، تم إستخدام إختبار (ت) للعينة الواحدة (One Sample T-test)، وذلك بإختبار دلالة الفروق بين متوسط الإستجابات على المتغير وبين متوسط المقياس الإفتراضي (3، والذي يشير إلى محايد). بحيث تكون قاعدة القرار في حال كان متوسط الاستجابات أعلى من المتوسط الافتراضي ويوجد فروق دالة إحصائياً بينهما فإن ذلك يشير إلى وجود تأثير.

جدول رقم (4-5): نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	3.94	0.27	29.624	70	*0.000
المتوسط الافتراضي	3.00	---			

*** الفروق دالة احصائيا عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط الإستجابات على دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية والبالغ (3.94) وبين المتوسط الافتراضي (3)، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (29.624) والدلالة الاحصائية لها (0.000)، وبما أن متوسط الإستجابات أعلى من متوسط المقياس، ترفض فرضية الدراسة التي تنص على:

H01: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

Ha1: يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الأولى:

$Ho1_1$: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر الإكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

جدول رقم (4-6): نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الاكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	3.94	0.29	26.852	70	*0.000
المتوسط الافتراضي	3.00	---			

*** الفروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط الإستجابات على دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الإكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية والبالغ (3.94) وبين المتوسط الإفتراضي (3)، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (26.852) والدلالة الاحصائية لها (0.000)، وبما أن متوسط الإستجابات أعلى من متوسط المقياس، ترفض فرضية الدراسة التي تنص على:

$Ho1_1$: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر الإكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

$Ha1_1$: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر الإكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثانية:

$Ho1_2$: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

جدول رقم (4-7): نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	3.94	0.39	20.391	70	*0.000
المتوسط الافتراضي	3.00	---			

*** الفروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط الإستجابات على دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية والبالغ (3.95) وبين المتوسط الافتراضي (3)، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (20.391) والدلالة الاحصائية لها (0.000)، وبما أن متوسط الإستجابات أعلى من متوسط المقياس، ترفض فرضية الدراسة التي تنص على:

$Ho1_2$: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

$Ha1_2$: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

$Ho1_3$: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.005$) للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

جدول رقم (4-8): نتائج إختبار (ت) للعينة الواحدة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الاحصائية
المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	3.94	0.34	23.485	70	*0.000
المتوسط الافتراضي	3.00	---			

*** الفروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$).**

يتضح من نتائج اختبار (ت) للعينة الواحدة وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسط الإستجابات على دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية والبالغ (3.95) وبين المتوسط الإفتراضي (3)، حيث بلغت قيمة (ت) المحسوبة (23.485) والدلالة الاحصائية لها (0.000)، وبما أن متوسط الإستجابات أعلى من متوسط المقياس، ترفض فرضية الدراسة التي تنص على:

$Ho1_3$: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.005$) للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على:

$Ha1_3$: لا يوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.005$) للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.

الفرضية الرئيسية الثانية:

Ho2: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.005$) في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية بإختلاف المتغيرات المؤهل العلمي، والشهادة المهنية، والمسمى الوظيفي، والعمر، وعدد سنوات الخبرة في مجال عمل التدقيق، وعدد الدورات التدريبية في مجال التدقيق.

1. الفروق حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (4-9): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ونتائج إختبار (ت) للعينات المستقلة لإختبار الفروق حسب المؤهل العلمي

المتغير	المؤهل العلمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الاكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	ماجستير	4.00	0.29	1.683	69	0.097
	بكالوريوس	3.89	0.29			
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	ماجستير	3.99	0.43	1.069	69	0.289
	بكالوريوس	3.89	0.35			
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	ماجستير	3.96	0.38	0.387	69	0.700
	بكالوريوس	3.93	0.30			
الدرجة الكلية	**ماجستير**	**3.99**	**0.31**	**1.327**	**69**	**0.189**
	بكالوريوس	**3.90**	**0.23**			

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من نتائج اختبار (ت) للعينات المستقلة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق سواء على الدرجة الكلية أو المتغيرات الثلاث تعزى إلى الإختلاف في المؤهل العلمي، إذ بلغت قيم (ت) المحسوبة (1.683، 1.069، 0.387، 1.327) والدلالات الإحصائية لها جميعها أعلى من (0.05).

2. الفروق حسب الشهادات المهنية

جدول رقم (4−10): المتوسطات الحسابية والإنحرافات المعيارية ونتائج إختبار (ت) للعينات المستقلة لإختبار الفروق حسب الشهادات المهنية

المتغير	الشهادات المهنية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت) المحسوبة	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الاكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	يوجد	3.92	0.29	2.321	69	*0.023
	لا يوجد	4.40	0.19			
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	يوجد	3.93	0.38	1.532	69	0.130
	لا يوجد	4.35	0.35			
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	يوجد	3.93	0.33	2.049	69	*0.044
	لا يوجد	4.42	0.24			
الدرجة الكلية	يوجد	**3.93**	**0.26**	**2.513**	**69**	***0.014**
	لا يوجد	**4.39**	**0.25**			

* الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

يتضح من نتائج إختبار (ت) للعينات المستقلة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق على المتغير (دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية) تعزى إلى الإختلاف في الشهادات المهنية، إذ بلغت قيم (ت) المحسوبة (1.532) والدلالة الإحصائية لها أعلى من (0.05). فيما تظهر نتائج إختبار (ت) للعينات المستقلة وجود فروق في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق (الدرجة الكلية، دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الاكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية) تعزى إلى إختلاف في الشهادات المهنية ولصالح الذين لا يوجد لديهم شهادات مهنية.

3. الفروق حسب العمر

جدول رقم (4-11): نتائج تحليل التباين لبيان الفروق في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق حسب العمر

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الاكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.122	2	0.061	0.700	0.500
	داخل المجموعات	5.943	68	0.087		
	الكلي	**6.065**	**70**			
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.164	2	0.082	0.537	0.587
	داخل المجموعات	10.385	68	0.153		
	الكلي	**10.550**	**70**			
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.173	2	0.086	0.747	0.478
	داخل المجموعات	7.852	68	0.115		
	الكلي	**8.025**	**70**			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.053	2	0.026	0.361	0.699
	داخل المجموعات	4.954	68	0.073		
	الكلي	**5.006**	**70**			

يتضح من نتائج تحليل التباين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق سواء على الدرجة الكلية أو المتغيرات الفعية الثلاث تعزى إلى الإختلاف في العمر، إذ بلغت قيم (ف) المحسوبة (0.700، 0.537، 0.747، 0.478، 0.699) والدلالات الاحصائية لها جميعها أعلى من (0.05). فيما تظهر نتائج تحليل التباين وجود فروق في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية تعزى إلى الإختلاف في العمر.

4. الفروق حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (4–12): نتائج تحليل التباين لبيان الفروق في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق حسب سنوات الخبرة

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الاكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.071	2	0.036	0.404	0.669
	داخل المجموعات	5.994	68	0.088		
	الكلي	**6.065**	**70**			
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.173	2	0.087	0.568	0.569
	داخل المجموعات	10.376	68	0.153		
	الكلي	**10.550**	**70**			
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.125	2	0.063	0.539	0.586
	داخل المجموعات	7.900	68	0.116		
	الكلي	**8.025**	**70**			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.003	2	0.002	0.021	0.980
	داخل المجموعات	5.003	68	0.074		
	الكلي	**5.006**	**70**			

يتضح من نتائج تحليل التباين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق سواء على الدرجة الكلية أو المتغيرات الثلاث الفرعية تعزى إلى الإختلاف في سنوات الخبرة، إذ بلغت قيم (ف) المحسوبة (0.404، 0.568، 0.539، 0.021) والدلالات الإحصائية لها جميعها أعلى من (0.05).

5. الفروق حسب عدد الدورات التدريبية

جدول رقم (4-13): نتائج تحليل التباين لبيان الفروق في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق حسب عدد الدورات التدريبية

المتغير	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة (ف)	الدلالة الإحصائية
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الاكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.016	2	0.008	0.088	0.916
	داخل المجموعات	6.050	68	0.089		
	الكلي	**6.065**	**70**			
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.053	2	0.027	0.173	0.842
	داخل المجموعات	10.496	68	0.154		
	الكلي	**10.550**	**70**			
دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية	بين المجموعات	0.069	2	0.035	0.296	0.745
	داخل المجموعات	7.955	68	0.117		
	الكلي	**8.025**	**70**			
الدرجة الكلية	بين المجموعات	0.005	2	0.003	0.035	0.966
	داخل المجموعات	5.001	68	0.074		
	الكلي	**5.006**	**70**			

يتضح من نتائج تحليل التباين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق سواء على الدرجة الكلية أو المتغيرات الثلاث تعزى إلى الإختلاف في عدد الدورات التدريبية، إذ بلغت قيم (ف) المحسوبة (0.088، 0.173، 0.296، 0.035) والدلالات الإحصائية لها جميعها أعلى من (0.05).

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 نتائج الدراسة

5-2 التوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

5-1 نتائج الدراسة:

خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- بينت الدراسة وجود درجة مرتفعة من الموافقة على متغير دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الإكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، فقد بلغ متوسط الإجابات الكلي لهذا المتغير (3.94) وإنحراف معياري (0.29).
- توصلت الدراسة لوجود درجة مرتفعة من الموافقة على متغير دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، فقد بلغ متوسط الإجابات الكلي لهذا المتغير (3.94) وإنحراف معياري (0.39).
- اشارت نتائج الدراسة الى وجود درجة مرتفعة من الموافقة على متغير دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، فقد بلغ متوسط الإجابات الكلي لهذا المتغير (3.94) وإنحراف معياري (0.34).
- بينت الدراسة وجود درجة مرتفعة من الموافقة على الإجراءات التي يمكن إتباعها لتقليل هذه المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، فقد بلغ متوسط الإجابات الكلي للإجراءات (3.85) وإنحراف معياري (0.34).
- بينت الدراسة دور للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.
- اشارت نتائج الدراسة دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الإكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية والبالغ (3.94) وبين المتوسط الإفتراضي (3)

- اشارت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) بين متوسط الإستجابات على دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية والبالغ (3.95) وبين المتوسط الافتراضي (3)
- بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق سواء على الدرجة الكلية أو المتغيرات الثلاث تعزى إلى الإختلاف في المؤهل العلمي.
- اشارت نتائج الدراسة الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق على المتغير (دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية) تعزى إلى الإختلاف في الشهادات المهنية
- اشارت نتائج الدراسة الى وجود فروق في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق (الدرجة الكلية، دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الاكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية، من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية) تعزى إلى إختلاف في الشهادات المهنية ولصالح الذين لا يوجد لديهم شهادات مهنية.
- بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق سواء على الدرجة الكلية أو المتغيرات الفعية الثلاث تعزى إلى الإختلاف في العمر، فيما تظهر نتائج تحليل التباين وجود فروق في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية تعزى إلى الإختلاف في العمر.

- اشارات نتائج الدراسة الى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق سواء على الدرجة الكلية أو المتغيرات الثلاث الفرعية تعزى إلى الإختلاف في سنوات الخبرة، والدلالات الإحصائية لها جميعها أعلى من (0.05).
- بينت الدراسة عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق سواء على الدرجة الكلية أو المتغيرات الثلاث تعزى إلى الإختلاف في عدد الدورات التدريبية، والدلالات الإحصائية لها جميعها أعلى من (0.05).

5-2 التوصيات :

في ضوء نتائج الدراسة فأنها توصي :

1. أهمية إخضاع مدققي الحسابات الخارجيين في البنوك التجارية وأساليب عملهم إلى عملية تقويم مستمرة لتحديد نقاط القوة والضعف في عملهم والعمل على تطوير خبراتهم ومهاراتهم ومساعدتهم في الإطلاع على أساليب التدقيق الحديثة.
2. ضرورة عقد دورات تدريبية للمدققين الخارجيين العاملين في البنوك التجارية الاردنية لبيان أهمية دورهم في الكشف عن مخاطر التدقيق وتعريفهم بالاساليب الحديثة في الحد من مخاطر التدقيق .
3. تفعيل جانب التنسيق بين التدقيق الداخلي ومجلس الإدارة والتدقيق الخارجي في البنوك التجارية من أجل إدارة المخاطر والرقابة عليها وزيادة الإهتمام بالإفصاح عن طبيعة المخاطر وكيفية التعامل معها ومدى تأثيرها على الأداء المالي والإقتصادي للبنك.

4. التوصية بإجراء دراسات تتعلق بتعزيز النواحي الأخلاقية لدى المحاسبين ومدققي الحسابات الخارجيين وإقامة دورات تدريبيو لندققي الحسابات الخارجيين العامليين في البنوك لزيادة قدرتهم على الحد من مخاطر التدقيق.
5. من الاهمية بمكان أن يقوم المدقق الخارجي بالتعرف على الطرق الحديثة في تقويم المخاطر المتلازمة ومخاطر الاكتشاف ومخاطر الرقابة عند تنفيذ عملية التدقيق في البنوك التجارية الاردنية.

قائمة المراجع والمصادر

قائمة المراجع والمصادر

المراجع العربية:

- إبراهيم، إيهاب نظمي (2009). **التدقيق القائم على مخاطر الأعمال حداثة وتطور**، عمان: المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- أبو كميل، سعد محمد (2011). **تطوير أدوات الرقابة الداخلية لهدف حماية المعلومات المعدة الكترونياً: دراسة تطبيقية**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القاهرة، القاهرة. مصر.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين (2010). **اصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأخرى والخدمات ذات العلاقة**. ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2007)، **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة**. ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- الاتحاد الدولي للمحاسبين، (2016)، **إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق والتأكيد وقواعد أخلاقيات المهنة**. ترجمة جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين.
- أرينز، ألفين؛ لوبك، جيمس (2009). **المراجعة مدخل متكامل**، ترجمة، محمد محمد عبد القادر الديسطي وأحمد حجاج، المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر.
- البدوي، منصور أحمد؛ وشحاتة، السيد شحاتة (2001). **دراسات في الاتجاهات الحديثة في المراجعة**، الاسكندرية: الدار الجامعية.

- البصيري، فهيد محسن (2009). مدققوا الحسابات والأزمة المالية، **مؤتمر الازمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي**، جامعة لبنان، مارس.

- التميمي، هادي (2004). **مدخل متكامل إلى التدقيق: من الناحية النظرية والعملية.** عمان: دار وائل للنشر.

- التهامي، محمد طواهر، والصديقي، مسعود (2003). **المراجعة وتدقيق الحسابات،** الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.

- جبار، ناظم شعلان (2011). مخاطر التدقيق واثرها على جودة الاداء ومصداقية النتائج (دراسة تطبيقية في الشركة العامة للتجهيزات الزراعية). **مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية**، جامعة المثنى، بغداد 1 (1)، 111-147.

- جربوع، يوسف محمود (2007). **دور وظيفة التدقيق الداخلي في ضبط الأداء المالي والإداري (دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة العامة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية).** رسالة ماجستير غير منشورة. الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- جمعة، أحمد حلمي (2009). **التدقيق والتأكيد الحديث، سلسلة الكتب التعليمية**، عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

- حسين، ليث سعد الله، وعبد داؤد، سهير (2005)، دور النظم الخبيرة في تحسين قرارات الموارد البشرية: نموذج مقترح، **المؤتمر العلمي السنوي الخامس**، كلية الاقتصاد والعلوم الأدارية . جامعة الزيتونة الأردنية، 27-4/28، عمان، الأردن .

- خريسات، حمدان فرحان (1998). **التدقيق الداخلي في الشركات دراسة ميدانية لفاعلية التدقيق الداخلي في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.** عمان: دار افاق للنشر والتوزيع.
- الدهراوي، كمال الدين مصطفى؛ والسيد، سرايا ومحمد (2001). **دراسات متقدمة في المحاسبة والتدقيق**، بيروت: الدار الجامعية.
- ذنيبات، علي عبد القادر (2007). **تدقيق الحسابات في ضوء معايير التدقيق الدولية والأنظمة والقوانين المحلية.** عمان: الجامعة الأردنية.
- ذنيبات، علي عبد القادر وآخرون (2006). دراسة تحليلية لآراء مديري الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن حول التطبيق التشغيلي: الواقع والطموح، **دراسات**، العلوم الإدارية، المجلد 33.
- رضا، خلاصي (2000). **المراجعة الجنائية تقييمها ومنهجيتها**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر.
- السيد، رجب والصحن، عبد الفتاح محمد، ودرويش، محمود ناجي (2000). **أصول المراجعة**، الإسكندرية: الدار الجامعية.
- الشحادة، عبد الرزاق؛ وعبشو، عمران (2016). مجالات تطوير جودة أداء مكاتب التدقيق الخارجي في بيئة الأعمال الأردنية، **مجلة البحوث الإقتصادية والمالية**، عدد حزيران، الجزائر.

- صالح، خالد عبد العزيز (2016). مسئولية المراجع الخارجي في الحد من مخاطر المراجعة (بالتطبيق على ديوان المراجعة القومي)، **مجلة الدراسات العليا**، جامعة النيلين، 5 (15)، 1-17.

- الصبان، محمد سمير (2012). **أصول المراجعة الخارجية**. الاسكندرية: دار التعليم الجامعي.

- عاروري، إبراهيم محمود (2015). **العوامل المؤثرة في التدقيق القائم على مخاطر الأعمال وأثرها على جودة التدقيق الخارجي في البنوك التجارية الأردنية (دراسة ميدانية)**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.
- عبد الله، خالد أمين (2000). **علم تدقيق الحسابات، الناحية النظرية والعملية**. عمان: دار وائل للنشر.

- عثمان، عبد الرحمن عادل؛ شعث، أحمد محمد (2016). الدور الحكومي للمراجع الخارجي في ضمان لاستمرارية المشروعات – دراسة ميدانية. **مجلة الدراسات العليا**، جامعة النيلين 7 (25)، 378-405.

- عرار، شادن (2009). **مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

- عطية، عبد الله (2017). **المؤتمر السادس للتدقيق الشرعي على البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية** من 7-2017/4/9. اسطنبول، تركيا.

- عودة، علاء الدين صالح محمود (2011). **أثر منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال على جودة التدقيق الخارجي**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

- غالي، جورج دانيال؛ وطلبة، علي ابراهيم (2002). **المفاهيم العلمية والأساليب الفنية الحديثة في المراجعة**، بدون نشر.

- قانون الأوراق المالية رقم (18) لسنة 2017.

- قانون الشركات رقم 22 لسنة 1997 المعدل

- قانون تنظيم مهنة المحاسبة القانونية رقم 73 لسنة 2003

- القرا، محمد صالح (2011). مخاطر التدقيق وتقييم الرقابة الداخلية؟ على صفحة الانترنت على الموقع التالي: **http://sqarra.wordpress.com/**

- القريقري، عبد الغني (2002). **العوامل المؤثرة في تقييم المراجع الخارجي للخطر الحتمي لأغراض تخطيط عملية المراجعة: دراسة ميدانية**. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الاقتصاد والإدارة، قسم المحاسبة، جدة، السعودية.

- كرسوع، أرزاق (2008). **مخاطر المراجعة ومجالات مساهمة المراجع الخارجي في التخفيف من تأثيرها على القوائم المالية في عملية المراجعة**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة.

- المجمع العربي للمحاسبين (2001). **مفاهيم التدقيق المتقدمة**، المجمع العربي للمحاسبين، عمان، الأردن.

– مخادمة، احمد، الرشيد، حاكم (2007). أهمية تطبيق إجراءات المراجعة التحليلية في رفع كفاءة أداء عملية التدقيق (دراسة مـيدانية). **المجلة الأردنية في أدارة الأعـمال،** 3 (4)، 402 – 484

– مسعود، صديقي (2004). **نحو إطار متكامل للمراجعة المالية في الجزائر على ضوء التجارب الدولية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.

– المطارنة، غسان فلاح (2006). **تدقيق الحسابات المعاصر**. عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.

– معايير التدقيق الدولية (2001). **الإتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين**. ترجمة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. عمان، الأردن.

– نور، أحمد محمد (2007). **مراجعة الحسابات**. الإسكندرية: الدار الجامعية.

المراجع الأجنبية:

- Abbott, L. G. Parker, S. (2000). Auditor Selection and Audit Committee Charecteristics, Auditing: A **Journal of Practes and Theory.** Vol. (19).
- Arens, A.A., Elder, R.J. and Beasley, M.S. (2006). **Auditing and Assurance Services**. Prentice Hall, USA.
- Boynton, W.C., Johnson, R.N. and Kell, W.G. (2006). **Modern Auditing,** John Wiley and Sons Inc., USA.
- Eilifsen, Aa., co-author K. H. Knivsfla. (2016). The Role of Audit Firm Size, Non-Audit Services, and Knowledge Spillovers in Mitigating Earnings Management during Large Equity Issues. **International Journal of Auditing**. (Forthcoming.) .

- Elder,R,&Allen,R (2003). Alongitudinal field investigation of auditor risk assessment and sample size decisions, **Accounting Review**, 78(4), 983-1002.
- Fowzia, R., (2010) Co-operation between Internal and External Auditors: A Comparative Study on Nationalized and Foreign Banks in Bangladesh, **World Journal of Management**, Vol (2), No(2), P 22-35.
- Francis, J., Michas, N. & Seavey, S.E. (2012). Does Audit Market Concentration Harm the Quality of Audited Earnings?, Evidence from Audit Markets in 42 Countries. **Contemporary Accounting Research**, 30(1), 325–355.
- Garson, G. D. (2006). **Reliability Analysis [online],** Available from:www2.chass.ncsu.edu/garson/pa765/reliab.htm, Accessed 15 July 2006.
- Hair, J. E., Anderson, R. E., Tatham, R. L. and Black, W. C. (1998). **Multivariate Data Analysis**. 5th Edition. New Jersey: Prentice-Hall.
- Knechel,W, Salterio,S&Ballou,B,(2007), **Auditing: Assurance and Risk**,3rd edition,Canada: Thomson South-Western
- Kotchetova,N,Kozloski,T, &Messier,W, (2006). Linkages between Auditors Risk Assessments in a Risk-Based Audit, **working paper,www.ssrn.com.**
- Matarneh, G, (2011), The commitment of Jordanian auditors to assess audit risks, **International Journal of Business and Management,** Nov2011. 6,(11). 267-274.
- The Institute of Internal Auditors, Professional Practices Framework (2006). Altamonte Springs, FL: **The Institute of Internal Auditors Research Foundation**.

الملاحق

الملاحق

ملحق رقم (1)

استبيانة الدراسة قبل التحكيم

الأخت الموظفة.....

الأخ الموظف....

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث **فرقد شاكر عبد** بدراسة عنوانها "**دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية**" وقد تمّ اختياركم عشوائيا ضمن عينة الدراسة. وإذ يضع الباحث هذه الاستبانة بين أيديكم، فإنه ليأمل أن تكون إجاباتكم بكل تجرد وصراحة وموضوعية. علماً بأن المعلومات ستعامل بسرية تامة ولغايات البحث العلمي فقط وسوف يزودكم الباحث بنسخة من الدراسة للوقوف عليها لأستطيع تعميم النتائج واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .

شاكرا لكم حسن تعاونكم...

الباحث

القسم الأول: البيانات الشخصية.

يرجى التكرم بوضع (√) بجوار البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية:

1. المؤهل العلمي:

دكتوراه □ ماجستير □ بكالوريوس □

2. الشهادة المهنية:

□ CPA أمريكية □ ACPA المجمع العربي للمحاسبين القانونين

□ ACCA, CA بريطانية □ أخرى حددها □ لا يوجد

3. المسمى الوظيفي:

□ مدقق حسابات رئيسي □ مساعد مدقق □ مدير تدقيق

□ صاحب أو شريك مكتب تدقيق □ أخرى حددها

4. العمر:

□ أقل من 30 سنة □ 30- أقل من40 سنة

□ 40- أقل 50 سنة □ 50 سنة فأكثر

5. عدد سنوات الخبرة في مجال عمل التدقيق:

□ أقل من 5 سنوات □ 5- اقل من 10 سنوات

□ 10- أقل من 15سنوات □ 15- أقل من 20 سنوات □ 20 سنوات فأكثر

6. عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التدقيق:

□ 1 حتى 4 □ 5 إلى 8

□ 8 دورات فأكثر □ لم يلتحق بدورات

القسم الثاني: دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق الرجاء وضع إشارة (x) أمام العبارة التي تناسبكم:

الرقم	العبارة	واضحة	غير واضحة	التعديل
المحور الأول: دور المدقق الخارجي في الحد من المخاطر الملازمة				
1.	التغيير في الإجراءات المحاسبية داخل البنك يزيد من احتمالية حدوث المخاطر الملازمة.			
2.	موسمية النشاط في البنك تساهم في حدوث المخاطر الملازمة.			
3.	يتغير مستوى المخاطر الملازمة حسب طبيعة نشاط العميل.			
4.	يؤثر حجم البنك في المخاطر الملازمة.			
5.	تؤثر طبيعة عمليات البنك في المخاطر الملازمة.			
6.	تشكل طبيعة الأخطاء التي يتوقع المدقق اكتشافها عاملاً مؤثراً في حجم المخاطر الملازمة.			
7.	تأكد المدقق الخارجي من صحة ودقة ومعقولية التقديرات المحاسبية يخفض المخاطر الملازمة.			
8.	يؤثر تغيير مجلس الإدارة في مستوى المخاطر الملازمة بشكل ملحوظ.			
9.	يؤثر وضوح المعلومات المحاسبية على مستوى مخاطر الملازمة.			
10.	تزيد التطورات التكنولوجية السريعة من مستوى المخاطر الملازمة بشكل واضح.			
11.	عند تقدير المخاطر المتأصلة أو الملازمة على المراجع أن يستخدم اجتهاده المهني على مستوى البيانات المالية.			
12.	يدرس المدقق الخارجي التقدير الأولي للمخاطر الملازمة بالتزامن مع تقدير مخاطر الرقابة لغرض تحديد مخاطر الاكتشاف الملائمة.			
13.	تقدير المخاطر المتلازمة يساعد في وضع الخطة لتنفيذ عملية المراجعة.			
14.	تعتمد الأهمية النسبية على كمية ونوع التحفظات الموجودة في تقرير المدقق الخارجي على المخاطر المتلازمة .			
المحور الثاني: دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة				
15.	يستخدم البنك الموازنات التخطيطية بفاعلية وكفاءة.			
16.	يستخدم البنك التكاليف المعيارية بشكل كفؤ وفعال.			
17.	يتأثر مستوى مخاطر الرقابة بكفاءة وفعالية المدقق الخارجي في استخدام الرسوم البيانية والخرائط في البنك.			
18.	تساعد دراسة الوقت والحركة في تخفيض مستوى مخاطر الرقابة.			
19.	يساعد تحليل البيانات التي توفرها التقارير الدورية ومتابعتها في تخفيض مخاطر الرقابة.			

.20	تؤدي المحافظة على نظام مستمر للبرامج التدريبية للعاملين إلى تدني مستوى مخاطر الرقابة.			
.21	فعالية وكفاءة إجراءات حماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية (الرقابة المحاسبية) يقلل مستوى مخاط الرقابة.			
.22	يساعد التأكد من فاعلية إجراءات ضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية (الرقابة المحاسبية) على تراجع مستوى مخاطر الرقابة.			
.23	يساهم ارتفاع مستوى فاعلية إجراءات أنظمة الضبط والرقابة على عمليات المنشأة اليومية (الضبط الداخلي) في تخفيض مستوى مخاطر الرقابة.			
.24	يؤثر نوع إجراءات التدقيق المطبقة في عملية الفحص في مستوى مخاطر الرقابة.			
.25	التقدير الأولي لمخاطر الرقابة هو عملية تقييم فعالية النظام المحاسبي ونظام الرقابة الداخلية للمنشأة بمنع حدوث معلومات خاطئة أساسية أو اكتشافها وتصحيحها مما يساعد على تخفيض مخاطر الرقابة.			
.26	في حالة تقدير مخاطر الرقابة بأقل من المستوى العالي، يجب على المدقق الخارجي توثيق الأسس التي بنى عليه استنتاجاته.			
.27	تقويم المخاطر الرقابية بواسطة المدقق الخاريج يؤثر في تحديد مسار التدقيق.			
.28	يهتم المدقق الخاريج بعملية تقدير المخاطر الرقابية قبل الشروع في عملية التدقيق.			
.29	توقع المدقق الخارجي بوجود المخاطر المتلازمة يساهم في جودة التدقيق.			
.30	تبدأ عملية التدقيق بتقدير المخاطر الرقابية الناتجة من ضعف نظام الرقابة الداخلية.			
المحور الثالث: دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الاكتشاف				
.31	يساعد التأكد من استخدام إجراءات تدقيق سليمة في تخفيض مخاطر الاكتشاف.			
.32	يخفض التحقق من التطبيق السليم لإجراءات التدقيق مخاطر الاكتشاف.			
.33	تفاوت مستوى الخبرة بين المدققين يؤثر في دقة تفسير نتائج التدقيق وبالتالي مستوى مخاطر الاكتشاف.			
.34	يخفض التخطيط الجيد لعملية التدقيق من مخاطر الاكتشاف.			
.35	الدقة في تحديد نطاق عملية التدقيق يخفض مخاطر الاكتشاف.			
.36	يؤثر اختيار مساعدين للمدقق الخارجي في مستوى مخاطر الاكتشاف.			
.37	يؤثر التأكد من بذل العناية الكافية والاهتمام في اختيار أساليب المعاينة الإحصائية في مستوى مخاطر الاكتشاف.			

.38	استخدام أسلوب مقارنة بيانات العميل مع بيانات النشاط الذي يعمل فيه بفاعلية وكفاءة يقلل من مخاطر الاكتشاف.			
.39	مقارنة البيانات الحالية ببيانات الفترات السابقة بشكل جيد وبكفاءة وفعالية يخفض من مخاطر الاكتشاف.			
.40	توجد علاقة مباشرة بين اكتشاف الأخطاء بمقارنة بيانات العميل مع توقعات العميل وتخفيض مستوى مخاطر الاكتشاف.			
.41	تتأثر مخاطر الاكتشاف بتحديد الأخطاء المحاسبية بالاختبارات التفصيلية.			
.42	تجري اختبارات الرقابة لغرض الحصول على أدلة إثبات تخص فعالية تصميم النظام المحاسبي بشكل ملائم لمنع أو اكتشاف وتصحيح المعلومات الخاطئة الأساسية.			
.43	إن مستوى مخاطر الاكتشاف يرتبط مباشرة بإجراءات المدقق الخارجي الجوهرية.			
.44	عندما تكون المخاطر الملازمة ومخاطر الرقابة مرتفعة، فإن مخاطر الاكتشاف المقبولة تكون منخفضة .			
.45	مدى العناية والمهارة في تعرف المدقق الخاريج على مخاطر الاكتشاف يؤثر على مسؤولية المدقق الخاريج.			
.46	في ظل غياب الأهمية النسبية يبدي المدقق الخاريج تقريراً متحفظاً في حال وجود مخاطر الاكتشاف.			
.47	تؤكد الجهات المنظمة للمهنة الأخذ في الاعتبار عنصر الأهمية النسبية ومخاطر الاكتشاف عند إبداء الرأي.			
الإجراءات التي يمكن اتبعها لتقليل هذه المخاطر:				
.48	التخطيط لعملية التدقيق بناءً على تقسيم إجراءات الرقابة الخارجية.			
.49	التخطيط لعملية التدقيق بناءاً على المعلومات التي أحصل عليها من أوراق العمل للسنوات السابقة.			
.50	التخطيط لعملية التدقيق بناءاً على المعلومات التي أحصل عليها من الإدارة بخصوص المخاطر المرتبطة بأنشطتها.			
.51	تنفيذ عملية التدقيق وفقاً لبرنامج تدقيق يحتوي على معظم إجراءات التدقيق الرئيسية.			
.52	استخدام الأساليب الإحصائية في تحديد حجم العينة.			
.53	استخدم الحاسوب في عملي وفي تنفيذ معظم إجراءات التدقيق.			
.54	أركز في تحديد مخاطر التدقيق على الأنشطة الرئيسية للمشروع والأنشطة التي حدثت بها التغير.			
.55	أركز في تحديد مخاطر التدقيق على الأنشطة المنفذة من قبل العاملين الجد أو قليلي الخبرة.			

ملحق رقم (2)

أسماء محكمي أداة الدراسة.

الرقم	اسم المحكم	الرتبة الأكاديمية	مكان العمل
1	أ.د محمد النعيمي	أستاذ	جامعة الشرق الأوسط
2	د مظهر إبراهيم	أستاذ مشارك	جامعة الزيتونة
3	د عبد العزيز الصايمة	أستاذ	جامعة الشرق الأوسط
4	د أحمد عادل	أستاذ	جامعة الزيتونة
5	د عبد الرحيم القدومي	أستاذ	جامعة الشرق الأوسط
6	د هيثم إدريس محمد المبيضين	أستاذ مشارك	جامعة الإسراء

ملحق رقم (3)
استبيانة الدراسة بعد التحكيم

الأخت المدققة ....المحترمة

الأخ المدقق ....المحترم

تحية طيبة وبعد،،،

يقوم الباحث فرقد شاكر عبد بدراسة عنوانها "دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية" ونظراً لما تتمتعون به من مكانة علمية وعملية مرموقة في مجال التدقيق فقد تمّ اختياركم ضمن عينة الدراسة. وإذ يضع الباحث هذه الاستبانة بين أيديكم، فإنه يأمل أن تكون إجاباتكم بكل تجرد وصراحة وموضوعية. علماً بأن المعلومات ستعامل بسرية تامة ولغايات البحث العلمي فقط وسوف يزودكم الباحث بنسخة من الدراسة للوقوف عليها لتعميم النتائج والله من وراء القصد .

شاكرا لكم حسن تعاونكم...

الباحث

فرقد شاكر عبد

0790891289

القسم الأول: البيانات الشخصية.

يرجى التكرم بوضع (√) بجوار البديل المناسب لكل عبارة من العبارات التالية:

1. المؤهل العلمي:

دكتوراه □ ماجستير □ بكالوريوس □

2. الشهادة المهنية:

□ CPA أمريكية □ ACPA المجمع العربي للمحاسبين القانونين

□ JCPAD □ CMA

□ ACCA, CA بريطانية □ أخرى حددها □ لا يوجد

3. العمر:

□ أقل من 30 سنة □ 30- أقل من40 سنة

□ 40- أقل 50 سنة □ 50 سنة فأكثر

4. عدد سنوات الخبرة في مجال عمل التدقيق:

□ أقل من 5 سنوات □ 5- اقل من 10 سنوات

□ 10- أقل من 15سنوات □ 15- أقل من 20 سنوات □ 20 سنوات فأكثر

5. عدد الدورات التدريبية التي التحقت بها في مجال التدقيق:

□ 1 حتى 4 □ 5 إلى 8

□ 8 دورات فأكثر □ لم يلتحق بدورات

القسم الثاني: دور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر التدقيق الرجاء وضع إشارة (x) أمام العبارة التي تناسبكم:

الرقم	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	معارض	معارض بشدة
الفرضية الفرعية الأولى HO1: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.005$) لدور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الاكتشاف كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.						
.1	التأكد من إستخدام إجراءات تدقيق سليمة من قبل البنك يساعد في تخفيض مخاطر الإكتشاف.					
.2	وضع إجراءات تدقيق سليمة يساعد في تأمين مستوى دور مخاطر الإكتشاف.					
.3	التصنيف السليم لإجراءات التدقيق يؤمن مستوى آمن في الحد من مخاطر الإكتشاف.					
.4	تحديد نطاق عملية التدقيق بشكل دقيق يساعد في تخفيض مخاطر الإكتشاف.					
.5	العناية والإهتمام في إختيار أساليب المعاينة الإحصائية يساعد في تحقيق نتائج على مستوى من الدقة.					
.6	مقارنة بيانات البنك مع بيانات النشاط للبنوك يساعد في زيادة دور المدقق في تخفيض مخاطر الإكتشاف.					
.7	مقارنة بيانات الفترة الحالية مع بيانات الفترة السابقة يساعد في التعرف على مكامن المخاطر إن وجدت.					
.8	وجود نظام محاسبي متكامل وفعال يزيد في تقليل الأخطاء.					
.9	تؤثر خبرة المدققين على مستوى المخاطر من خلال دقة تفسير النتائج.					
.10	معرفة ومهارة المدققين بمخاطر الإكتشاف لها دور مهم في تخفيض نسبة تلك المخاطر.					
.11	إبداء الرأي دون الإهتمام بعنصر الأهمية النسبية يؤثر سلباً على مخاطر الإكتشاف.					
.12	تقرير التحفظ للمدقق دون الأهمية النسبية يعني إحتمال وجود مخاطر الإكتشاف.					
.13	تعد الخبرة في مجال التدقيق عامل مهم في تقليل محاولات غش الإكتشاف.					
.14	بذل العناية في التعرف على مخاطر الغش والخطأ يؤمن تدني نسبة تلك المخاطر.					
.15	تتناسب مخاطر الإكتشاف المقبولة عسياً مع المخاطر الأخرى (الملازمة والرقابة)					

الفرضية الفرعية الأولى HO2: لايوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.005)$ لدور المدقق الخارجي في الحد من مخاطر الملازمة كأحد مخاطر التدقيق في البنوك التجارية الأردنية.						
.16	حسن التخمين والمعرفة في إحتساب التقديرات المحاسبية يقلل من مستوى أخطاء التدقيق.					
.17	المعلومات المحاسبية الواضحة والدقيقة يخفض من مستوى أخطاء التدقيق.					
.18	كثرة التغير في الإجراءات المحاسبية يؤدي إلى فتح المجال للتلاعب بالنتائج.					
.19	كثرة تغير أعضاء مجلس الإدارة يؤثر سلباً على إستقرار الإجراءات بما يتي ح المجال للأخطار.					
.20	موسمية النشاط يساهم في زيادة مستوى أخطاء الملائمة.					
.21	كثرة العمليات المالية تؤثر على مستوى أخطاء التدقيق.					
.22	إستخدام التطورات التكنولوجية يقلل من مستوى أخطاء التدقيق.					
.23	النظرة الشمولية لمخاطر التدقيق تساهم في تحديد مستوى الأخطار والعمل على تجاوزها.					
.24	الخبرة المهنية في مجال التدقيق يساهم في تحديد وتخفيض مستوى أخطار الملائمة.					
.25	وجود نظام رقابي جيد يساعد بشكل كبير على تقليل مستوى الأخطار المتعلقة بالملائمة.					
الفرضية الفرعية الأولى HO3: لايوجد دور ذو دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.005)$ للمدقق الخارجي في الحد من مخاطر الرقابة كأحد مخاطر الرقابة في البنوك التجارية الأردنية.						
.26	الموازنات التخطيطيه المطبقه بشكل فعال تؤثر في كشف الخلل وتجاوزه بالوقت المناسب.					
.27	يستخدم البنك التكاليف المعيارية بشكل كفؤ وفعال.					
.28	كفاءة وفاعلية المدقق في إستخدامه للأساليب العلمية في التدقيق له الأثر الإيجابي على تقليل المخاطر.					
.29	توفر التقارير الدوريه بيانات تساعد عند تحليلها كشف مواطن الانحراف وتعديله اولا باول.					
.30	تؤدي المحافظة على نظام مستمر للبرامج التدريبية للعاملين إلى تدني مستوى حدوث الأخطاء.					
.31	فعالية وكفاءة إجراءات حماية الأصول وضمان دقة وسلامة السجلات المحاسبية (الرقابة المحاسبية) يقلل مستوى مخاط الرقابة.					

.32	يساهم ارتفاع مستوى فاعلية إجراءات أنظمة الضبط والرقابة على عمليات المنشأة اليومية (الضبط الداخلي) تأمين مستوى عالة من الدقة.					
.33	يؤثر نوع إجراءات التدقيق المطبقة في عملية الفحص في مستوى مخاطر الرقابة.					
.34	تحديد مسار لتدقيق جيد ومنظم يحقق أهداف البنك المتعلقة بإعداد البيانات المالية.					
.35	يهتم المدقق الخارجي بعملية تقدير المخاطر الرقابية قبل الشروع في عملية التدقيق.					
.36	تقدير مخاطر الخطأ والغش يساعد في وضع خطة جيدة للمراجعة.					
.37	وجود نظام رقابة داخلي جيد يساهم في تخطيط عملية الرقابة.					
الإجراءات التي يمكن اتبعها لتقليل هذه المخاطر:						
.38	التخطيط لعملية التدقيق بناءً على تقسيم إجراءات الرقابة الخارجية .					
.39	التخطيط لعملية التدقيق بناءاً على المعلومات التي أحصل عليها من أوراق العمل للسنوات السابقة.					
.40	التخطيط لعملية التدقيق بناءاً على المعلومات التي أحصل عليها من الإدارة بخصوص المخاطر المرتبطة بأنشطتها.					
.41	تنفيذ عملية التدقيق وفقاً لبرنامج تدقيق يحتوي على معظم إجراءات التدقيق الرئيسية.					
.42	استخدام الأساليب الإحصائية في تحديد حجم العينة.					
.43	استخدم الحاسوب في عملي وفي تنفيذ معظم إجراءات التدقيق.					
.44	أركز في تحديد مخاطر التدقيق على الأنشطة الرئيسية للمشروع والأنشطة التي حدثت بها التغير.					
.45	أركز في تحديد مخاطر التدقيق على الأنشطة المنفذة من قبل العاملين الجدد أو قليلي الخبرة.					